# جامعة ستاردوم

## مجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الاسلامية و الشرعية

- مجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الاسلامية و الشرعية -
تصدر بشكل ربع سنوي عن جامعة ستاردوم
العدد الثاني - المجلد الثالث 2025م
رقم الإيداع الدولي : ISSN 2980-3810

STARDOM UNIVERSITY

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## هئية تحرير مجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الاسلامية و الشرعية


**رئيس التحرير**

د. أنس صبري - الأردن

**المدقق اللغوي**

د. فارس محمد العمارات

**أعضاء هيئة التحرير**

د.محمد همام سعيد - تركيا

د. زكريا الرطروط - الأردن

د. محمد فخري صويلح - الأردن

د. وضحة المري - الكويت

د. أكرم النمراوي - قطر

د. نبيل بلهي - الجزائر

**أعضاء اللجنة الاستشارية**

أ. د رياض فرج بن عبدات - اليمن

أ.د عبد الرحمن الكيلاني - الأردن

أ.د سامي بن شعلال - الجزائر

أ. د عودة عبد عودة عبد الله - فلسطين

أ. د هيثم خزنة - تركيا

أ.د محمد المشهداني - العراق

د ثابت أبو الحاج - ماليزيا

أ. د أحمد إبراهيم يوسف سعدية - مصر

أ.د عبد الله الجديع - بريطانيا

د. كلثم الماجد - الإمارات العربية المتحدة

د. هيثم زماعرة - أمريكا



**جميع حقوق الملكية الأدبية و الفنية محفوظة**

**لمجلة ستاردوم العلمية المحكمة للدراسات الاسلامية و الشرعية**

# الملكية الرقمية في الميتافيرس: دراسة فقهية

# Digital Ownership in the Metaverse: A Jurisprudential Study

بلال محمد خليل
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
قسم الفقه وأصوله

د أنس صلاح الدين حسن صبري
جامعة ستاردوم
عميد كلية الدراسات الاسلامية واللغة العربية

Bilal Mohammed Khalil
Applied Science University – Jordan
Department of Islamic Jurisprudence and its Foundations – Faculty of Sharia

Dr. Anas Salah El-Din Hassan Sabri
Stardom University
Dean of the College of Islamic Studies and Arabic Language

**ملخص للدراسة :**

تشكل تقنيات الميتافيرس وما ينبثق عنها من مفاهيم جديدة للواقع الافتراضي، مثل العملات الرقمية والممتلكات الافتراضية (مثل الأراضي والعقارات الرقمية، والسلع، والشخصيات الرمزية – الأفاتار)، تحديًا فقهيًا معاصرًا يستدعي البحث والتدقيق ،ويهدف هذا البحث إلى دراسة الملكية الرقمية في الميتافيرس من منظور الفقه الإسلامي، مع التركيز على تكييف هذه المفاهيم المستجدة مع الأصول والمقاصد الشرعية.

ويتناول البحث مسألة مدى اعتبار الممتلكات الرقمية في العالم الافتراضي ملكًا حقيقيًا يمكن أن تترتب عليه أحكام الملكية من بيع وشراء وتوريث وإتلاف، وسأقوم بتحليل طبيعة هذه الأصول الرقمية، هل هي مجرد قيم اعتبارية، أم أنها تكتسب صفة المال في نظر الشرع لوجود قيمة سوقية لها وعوض مالي يدفع فيها، ولإمكانية حيازتها والتصرف فيها؟ كما سأبحث في مدى انطباق شروط "المال المتقوم" عليها، وتكييفها ضمن تصنيفات المال في الفقه الإسلامي.

وسيسعى البحث إلى تقديم إجابات واضحة لهذه التساؤلات، مستندًا إلى أدلة الشريعة ومقاصدها العامة، ومستفيدًا من آراء الفقهاء المعاصرين في النوازل المشابهة ، ويهدف في النهاية إلى وضع تأصيل شرعي للملكية الرقمية، يُسهم في إرساء قواعد فقهية تُعالج المستجدات التقنية في عالم الميتافيرس.

حيث خلصت النتائج من هذا البحث الى ان التكييف الفقهي للملكية الرقمية يمكن باعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا إذا توفرت فيها شروط المالية من حيث القيمة السوقية المعتبرة، والمنفعة المباحة، والتمول العرفي، مع اختلاف التكييف الفقهي باختلاف نوع الأصل الرقمي وطبيعته.

كما ان مشروعية الملكية الرقمية من حيث الأصل الإباحة، شريطة خلوها من المحرمات كالغرر الفاحش والميسر والربا، وعدم استخدامها في أغراض محرمة، وفقًا لقاعدة "الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم".

كما خلص البحث إلى أن الفقه الإسلامي بمرونته وقواعده العامة قادر على استيعاب المستجدات التقنية المتعلقة بالميتافيرس والملكية الرقمية، مع ضرورة مواصلة الاجتهاد الفقهي الجماعي لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال، وتطوير حلول تقنية تسمح بتطبيق الأحكام الشرعية في البيئات الافتراضية.

**الكلمات المفتاحية :**

الميتافيرس ، الممتلكات الافتراضية ، العقود الافتراضية ، المال في الفقه الإسلامي ، النوازل الفقهية

## Abstract

This study investigates the contemporary jurisprudential challenges posed by metaverse technologies and their new virtual reality concepts, such as **cryptocurrencies** and **virtual assets** (including digital land, real estate, goods, and avatars). The primary aim is to examine **digital ownership** in the metaverse from **an Islamic jurisprudence perspective**, focusing on adapting these novel concepts to Islamic legal principles and objectives.

The research addresses whether digital assets in the virtual world can be considered real property subject to ownership rules, including buying, selling, inheriting, and disposal. It analyzes the nature of these digital assets to determine if they are merely **notional values** or if they acquire the status of **money** under Islamic law due to their market value, monetary exchange, and the possibility of possession and disposal. The study also investigates if these assets meet the conditions of Estimable property and how they fit within the classifications of wealth in Islamic jurisprudence.

The research seeks to provide clear answers to these questions by relying on evidence from Islamic law, its general objectives, and the opinions of contemporary jurists on similar new issues. Ultimately, it aims to establish a legitimate legal framework for digital ownership that contributes to setting jurisprudential rules for addressing technological developments in the metaverse.



## Keywords

Metaverse, Virtual Assets, Virtual Contracts, Wealth in Islamic Jurisprudence, Contemporary Legal Issues

**المقدمة :**

يشهد العالم تطورًا متسارعًا في التقنيات الرقمية، ومن أبرز مظاهر هذا التطور ظهور مفهوم "الميتافيرس" كفضاء افتراضي تفاعلي يتيح للمستخدمين تجارب شبيهة بالواقع ، وفي ظل هذا التطور، برزت أشكال جديدة للملكية تعرف بـ "الملكية الرقمية"، تشمل الأصول الافتراضية كالأراضي والمباني الرمزية، والأفاتارات (تمثيلات رقمية للأشخاص في العالم الافتراضي ) ، والمقتنيات الرقمية غير القابلة للاستبدال( تعني أنها فريدة ولا يمكن استبدالها بشيء مماثل تمامًا )وغيرها، ويثير هذا الواقع الجديد تساؤلات جوهرية حول مدى اعتبار هذه الأصول الرقمية "مالًا" حقيقيًا له قيمة شرعية وقانونية، وكيفية تكييف أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالملكية والمعاملات المالية لتشمل هذه المستجدات

**مشكلة البحث**

تتمحور إشكالية الدراسة حول التكييف الفقهي للملكية الرقمية داخل بيئة الميتافيرس، و تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤلات، منها: هل تنطبق شروط "المال" المعتبر شرعًا على الأصول الرقمية في الميتافيرس؟ ما الطبيعة الفقهية للملكية الرقمية؟ هل هي ملكية تامة أم حق انتفاع؟ وما الأحكام الشرعية المترتبة على التعامل بهذه الأصول بيعًا وشراءً وإجارةً وإرثًا؟ وكيف يمكن مواجهة التحديات الفقهية المتعلقة بالمعاملات في الميتافيرس، مثل الغرر والجهالة والربا المحتمل؟

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع حديث ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية متنامية، ومع غياب التنظيم الشرعي الواضح لهذه البيئات الافتراضية، تأتي هذه الدراسة لتسد فراغًا في المكتبة الفقهية، وتقدم إطارًا شرعيًا للمستخدمين والمطورين والمستثمرين في عالم الميتافيرس، وتسهم في توجيه التعاملات بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

**أهداف البحث**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تأصيل مفهوم الملكية الرقمية في الميتافيرس من منظور الفقه الإسلامي.
- تحليل طبيعة الأصول الرقمية وتحديد مدى اعتبارها "مالًا" متقومًا في الشريعة الإسلامية.
- بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بحيازة الأصول الرقمية والتصرف فيها داخل الميتافيرس.
- استنباط الضوابط الشرعية للتعاملات المالية في الميتافيرس بما يضمن تحقيق مقاصد الشريعة وتجنب المحاذير الشرعية.
- تقديم رؤية فقهية معاصرة تسهم في تنظيم هذا الجانب المستجد من المعاملات.

**منهج البحث**

تعتمد الدراسة على المنهج **الوصفي** التحليلي والاستنباطي ، حيث سيتم وصف واقع الميتافيرس والأصول الرقمية، ثم تحليل النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء المتعلقة بالمال والملكية والمعاملات، واستنباط الأحكام الفقهية المناسبة لهذه النوازل المعاصرة، مع المقارنة بين آراء الفقهاء المعاصرين إن وجدت.

**الدراسات السابقة**

- دراسة في بيان حكم (زكاة العملات الافتراضية) وكيفية استفادة التمويل الإسلامي من التطور الرقمي الذي يشهده العالم، وإيجاد مقاربة شرعية تسهم في صياغة هذه العقود وتكييفها تكييفاً فقهياً، يساعد في معرفة إخراج الزكاة، وإثراء المكتبة الإسلامية بمستجدات العصر عن الزكاة ومنها زكاة العملات ومن أبرز النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة : العملات الافتراضية هي قيم نقدية إلكترونية تُستخدم للشراء، وتتنوع مثل البيتكوين واللايتكوين، وتتجاوز عددها 10,000 عملة.

تُعتبر نقدًا إذا راجت بين الناس، لكن إصدارها من غير الحاكم قد يؤدي إلى الغش والفساد، وهي خارج سيطرة البنوك المركزية.

الزكاة واجبة فيها إذا بلغت النصاب وحالت عليها السنة، وتُحسب بما يعادل نصاب الذهب أو الفضة الأقل. تُصدرها جهات خاصة للربح، وتُدار من المستخدمين مباشرة [1]

- وفي دراسة اخرى بعنوان : السوق الإسلامي الافتراضي وفق التصور الفقهي

يمثل البحث محاولة للمزج بين الإمكانات التقنية التي توفرها الأسواق الافتراضية وعدد من المعاملات الشرعية بهدف وضع تصور لسوق افتراضي يحقق من خلال المعاملات بين أطرافها مصالح العملاء بإتاحة السلع للبيع، وتوفيرالتمويل العيني لشرائها بثمن آجل، ويحقق التمويل النقدي للتجار والمنتجين، ويضمن الاستثمار الأمثل لأموال المصارف الإسلامية مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أساس النشاط وتفاصيله ، وخلصت نتائج البحث بما يلي :

- اعتمد السوق على عقد الجعالة للسمسرة وعرض السلع كدعوة للتفاوض، حيث ينعقد البيع بعد موافقة السوق على طلب الشراء، ويُباع نيابة عن المالك بناءً على وصف دقيق، مع منع بيع الذهب والفضة مباشرة لعدم التقابض.
- و يستخدم السوق عقد السلم لتمويل المنتجين ببيع سلع مؤجلة بأسعار منخفضة، وتنقل السلع عبر شركات شحن بمسؤولية عن التلف.

[1] عبدالمجيد بن موسى بن إبراهيم ابن جديد، "زكاة العملات الافتراضية"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد 40، الجزء 1، 2023م، صـ 929–974.

- تدعم المصارف الإسلامية المستهلكين عبر مرابحة معدلة أو سلم، مع تقليل المخاطر بشرط الخيار، لتحقيق مصالح الجميع [2]

❖وتُعد دراسة "السوق الإسلامي الافتراضي وفق التصور الفقهي" من الدراسات السابقة المهمة في **تمهيد الطريق لبحث أحكام الميتافيرس والعقود الافتراضية في الفقه الإسلامي**، إذ قدمت تصورًا عمليًا لسوق رقمي يتوافق مع الشريعة، يجمع بين التقنيات الحديثة والعقود الشرعية مثل الجعالة والسلم والمرابحة والإجارة .

❖وهذا التصور يُشكّل نواةً لفهم كيفية **تكييف المعاملات في البيئات الافتراضية كالميتافيرس**، ويبرز قدرة الفقه الإسلامي على استيعاب التطورات التقنية وتنظيم العقود التي تتم في فضاءات غير تقليدية، مما يدعم الاتجاه نحو تقنين التعاملات في العوالم الافتراضية ضمن إطار شرعي ضابط.

**خطة البحث**

جمع المادة العلمية: مراجعة الأدبيات التقنية المتعلقة بالميتافيرس والأصول الرقمية، ومراجعة المصادر الفقهية الأصلية والمعاصرة (كتب فقه، أبحاث، قرارات مجامع فقهية) المتعلقة بالمال والملكية والمعاملات المستجدة.
التكييف الفقهي: تطبيق القواعد والأصول الفقهية على واقع الملكية الرقمية في الميتافيرس.
استنباط الأحكام: الوصول إلى أحكام فقهية وضوابط شرعية للمسائل المطروحة.
صياغة البحث: كتابة البحث وفقًا للهيكل المقترح وعرض النتائج والتوصيات.

**هيكلية البحث :**

**المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للميتافيرس والملكية الرقمية
المطلب الأول: ماهية الميتافيرس (المفهوم، الخصائص، التقنيات، الأبعاد)
المطلب الثاني: الأصول الرقمية في الميتافيرس (الأنواع، الطبيعة، القيمة)
المطلب الثالث: الملكية الرقمية (المفهوم، الخصائص، التحديات)

**المبحث الثاني** : التكييف الفقهي للملكية الرقمية في الميتافيرس
المطلب الأول: المبادئ الفقهية المتعلقة بالملكية في الفقه الإسلامي
المطلب الثاني: تطبيق المبادئ الفقهية على الأصول الرقمية والافتراضية في الميتافيرس
المطلب الثالث: آراء الفقهاء المعاصرين في الملكية الرقمية في الميتافيرس

**المبحث الثالث:** الضوابط الشرعية والتوصيات لتنظيم الملكية الرقمية في الميتافيرس
المطلب الأول: الضوابط الشرعية التطبيقية للتعامل مع الملكية الرقمية في الميتافيرس
المطلب الثاني: مقترحات لتطوير الأطر التنظيمية والقانونية للملكية الرقمية

[2] محمد حسن محمد عبدالوهاب، "السوق الإسلامي الافتراضي وفق التصور الفقهي: دراسة مقارنة"، *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف*، العدد 25، الجزء 1، 2022م، صـ 315–410

المطلب الثالث : رؤية مستقبلية للتكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة

**الخاتمة:** (وتشمل: أهم نتائج البحث، التوصيات، مقترحات لدراسات مستقبلية).

**قائمة المصادر والمراجع**

**المبحث الأول**

**الإطار المفاهيمي للميتافيرس والملكية الرقمية**

يشهد العصر الرقمي تحولات متسارعة تعيد تعريف تفاعلاتنا مع التكنولوجيا والعالم من حولنا، ومن بين أبرز المفاهيم التي ظهرت في هذا السياق، يبرز "الميتافيرس (Metaverse) "كفضاء افتراضي واعد يحمل في طياته إمكانيات هائلة لتغيير طريقة عيشنا وعملنا وتواصلنا،ويتجاوز الميتافيرس كونه مجرد تطور للإنترنت أو منصة ألعاب متقدمة، ليطمح إلى أن يكون عالمًا موازيًا أو امتدادًا للعالم المادي، تتداخل فيه الحدود بين الواقعي والافتراضي ،وهوما يستلزم فهم هذا العالم الجديد، وخاصة فيما يتعلق بالمفاهيم الاقتصادية والملكية .[3]

**<u>المطلب الأول: ماهية الميتافيرس (المفهوم، الخصائص، التقنيات، الأبعاد)</u>**

**أولًا: مفهوم الميتافيرس وأصله اللغوي**

يعود أول استخدام لمصطلح "ميتافيرس (Metaverse) "إلى رواية الخيال العلمي "تحطم الثلج (Snow Crash)"للكاتب نيل ستيفنسون (Neal Stephenson) عام 1992. يتكون المصطلح من شقين: "ميتا (Meta)"، وهي بادئة يونانية تعني "ما وراء" أو "بعد"، و"فيرس (Verse) "المقتبسة من كلمة "يونيفرس (Universe)"التي تعني "الكون". وبذلك، يمكن فهم المصطلح لغويًا على أنه "ما وراء الكون" أو "الكون التالي"، مشيرًا إلى فضاء يتجاوز حدود عالمنا المادي المعروف [4]

وتعرفه هيئة الحكومة الرقمية السعودية بأنه "العالم الافتراضي ثلاثي الأبعاد المشترك"، أو "عوالم متعدّدة عبر منصات مختلفة من شأنها تزويد المستخدمين بتجارب شاملة وجاذبة من خلال أنشطة تفاعلية وتعاونية" [4]

بشكل عام، يمكن القول إن الميتافيرس هو رؤية لشبكة واسعة من عالم افتراضي ثلاثي الابعاد ، حيث يمكن للمستخدمين التفاعل اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال صورهم الرمزية، باستخدام تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) وغيرها من واجهات التفاعل.

---

[3] ميتافيرس – ويكيبيديا

[4] **هيئة الحكومة الرقمية السعودية**، "ميتافيرس - دراسة موجزة"، نُشر على الموقع الرسمي للهيئة، https://dga.gov.sa/ar/node/1253 تاريخ الاطلاع: 3 حزيران 2025م

**ثانيًا: خصائص الميتافيرس الأساسية**

يتميز الميتافيرس، كمفهوم ورؤية مستقبلية، بمجموعة من الخصائص الأساسية التي تميزه عن تطبيقات الإنترنت الحالية عبر الإنترنت:

–الاستمرارية :(Persistence) الميتافيرس لا يتوقف أو ينتهي عند خروج المستخدم منه، يستمر العالم الافتراضي في الوجود والتطور بشكل مستقل عن تواجد المستخدمين الفرديين.

–التزامن واللحظية :(Synchronicity and Live) يعمل الميتافيرس في الوقت الفعلي، وتحدث الأحداث والتفاعلات بشكل متزامن لجميع المستخدمين الموجودين فيه، تمامًا كما في العالم الحقيقي.

–اللامحدودية :(No Cap on Users) من الناحية النظرية، يجب أن يكون الميتافيرس قادرًا على استيعاب عدد غير محدود من المستخدمين المتزامنين، مع شعور كل مستخدم بوجود الآخرين.

–اقتصاد فعال :(Functioning Economy) يمتلك الميتافيرس اقتصادًا داخليًا فعالًا، حيث يمكن للمستخدمين إنشاء الأصول والخدمات وامتلاكها والاستثمار فيها وبيعها، ويمكن الاعتراف بقيمتها خارج الميتافيرس.

–التفاعل الاجتماعي :(Social Interaction) يُعد الميتافيرس فضاءً اجتماعيًا بالدرجة الأولى، يتيح للمستخدمين التفاعل والتواصل وبناء العلاقات والمجتمعات.

–التجربة الغامرة :(Immersive Experience) يهدف الميتافيرس إلى توفير تجربة غامرة للمستخدمين، تجعلهم يشعرون بأنهم "داخل" العالم الافتراضي وليسوا مجرد مراقبين له

–التوافقية التشغيلية :(Interoperability) في رؤيته المثالية، يجب أن يسمح الميتافيرس بانتقال المستخدمين وهوياتهم وأصولهم الرقمية بسلاسة بين العوالم والمنصات المختلفة المكونة له، وإن كان هذا يمثل تحديًا كبيرًا في الوقت الحالي.

–المحتوى المنشأ بواسطة المستخدمين :(User–Generated Content) يعتمد الميتافيرس بشكل كبير على المحتوى والخبرات التي ينشئها المستخدمون أنفسهم، مما يجعله عالمًا ديناميكيًا ومتطورًا باستمرار.[5]

**ثالثًا: التقنيات الأساسية للميتافيرس**

يعتمد بناء وتفعيل الميتافيرس على مجموعة متكاملة من التقنيات المتقدمة، من أبرزها:

–الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز(AR) و توفر هذه التقنيات واجهات التفاعل الأساسية التي تتيح للمستخدمين تجربة الانغماس والتفاعل مع البيئة الافتراضية (VR) أو دمج العناصر الرقمية مع العالم الحقيقي (AR)وتشمل المعدات نظاراتVR ، وسماعات الرأس، والقفازات اللمسية، بالإضافة إلى تطبيقات AR على الهواتف الذكية والنظارات الذكية.

[5] **البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة**، "ما هو الميتافيرس؟"، https://u.ae/ar-ae/participate/blogs/blog?id=879 تاريخ الاطلاع: 3 حزيران 2025م

– تقنيات البلوك تشين (Blockchain) والعملات المشفرة: تُستخدم لتوفير أساس آمن ولامركزي للملكية الرقمية، وإدارة الأصول الافتراضية ، وتسهيل المعاملات الاقتصادية داخل الميتافيرس.

– الذكاء الاصطناعي :(AI) يلعب دورًا محوريًا في جوانب متعددة، مثل إنشاء الشخصيات غير اللاعبة ، وتصميم العوالم وتخصيصها، وترجمة اللغات، وتحليل البيانات، وتوفير تجارب مستخدم مخصصة.

– النمذجة ثلاثية الأبعاد (3D Modeling) وإعادة البناء :(Reconstruction) تقنيات ضرورية لإنشاء العوالم الافتراضية، والأشياء، والصور الرمزية (Avatars) بتفاصيل واقعية وتفاعلية.

– البنية التحتية للشبكات :(Networking Infrastructure) يتطلب الميتافيرس بنية تحتية قوية للشبكات مثل شبكات الجيل الخامس 5 Gوما بعدها (لضمان نقل كميات هائلة من البيانات بزمن وصول منخفض ودعم عدد كبير من المستخدمين المتزامنين.

– الحوسبة السحابية (Cloud Computing) والحوسبة الطرفية :(Edge Computing) لتوفير القدرة الحاسوبية الهائلة اللازمة لتشغيل العوالم الافتراضية المعقدة ومعالجة البيانات في الوقت الفعلي. [6]

**رابعًا: أبعاد الميتافيرس وتطبيقاته المحتملة**

تمتد تطبيقاته المحتملة لتشمل مختلف جوانب الحياة:

–التواصل الاجتماعي: توفير طرق جديدة للتفاعل الاجتماعي وبناء المجتمعات الافتراضية.

– العمل والتعاون: عقد اجتماعات افتراضية، والعمل عن بعد في مساحات عمل مشتركة، وتصميم المنتجات بشكل تعاوني.

– التعليم والتدريب: توفير بيئات تعليمية وتدريبية غامرة وتفاعلية للمحاكاة والتجارب العملية.

– التجارة والتسوق: إنشاء متاجر افتراضية، وتجربة المنتجات قبل شرائها، وحضور فعاليات تسويقية.

– الترفيه: حضور حفلات موسيقية افتراضية، وزيارة متاحف رقمية، ومشاهدة الأفلام، وممارسة الألعاب.

– الخدمات الحكومية: تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين من خلال بوابات افتراضية وتفاعلية .

يمثل الميتافيرس، بهذه الأبعاد المتعددة، نقلة نوعية محتملة في كيفية تفاعلنا مع العالم الرقمي، مما يطرح تحديات وفرصًا جديدة تتطلب الدراسة والفهم، وخاصة من المنظور الفقهي فيما يتعلق بالملكية والمعاملات. [6]

## المطلب الثاني: الأصول الرقمية في الميتافيرس (الأنواع، الطبيعة، القيمة)

إن كان للعالم المادي أصوله وممتلكاته التي تشكل أساس اقتصاده، فإن للميتافيرس، كعالم افتراضي طموح، أصوله الرقمية الخاصة التي تمثل عصب اقتصاده الناشئ ،هذه الأصول ليست مجرد بيانات أو أكواد برمجية،

[6] **هيئة الحكومة الرقمية السعودية**، "ميتافيرس - دراسة موجزة"، نُشر على الموقع الرسمي للهيئة، https://dga.gov.sa/ar/node/1253

بل هي عناصر ذات قيمة متصورة أو حقيقية يمكن للأفراد والمؤسسات إنشاؤها وامتلاكها والتجارة بها داخل هذه العوالم الافتراضية ،إن فهم طبيعة هذه الأصول وأنواعها وكيفية اكتسابها للقيمة يعد أمرًا ضروريًا قبل الخوض في التكييف الفقهي لملكيتها والتعامل بها.

### ***أولًا: أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس***

تتنوع الأصول الرقمية التي يمكن العثور عليها وتداولها في منصات الميتافيرس المختلفة، ويمكن تصنيف أبرزها على النحو التالي:

1.الأراضي والعقارات الافتراضية (Virtual Land and Real Estate): تعتبر من أشهر الأصول الرقمية وأكثرها جذبًا للاستثمار في بعض منصات الميتافيرس (مثل Decentraland و The Sandbox) وهي عبارة عن قطع أراضٍ رقمية محددة الإحداثيات داخل العالم الافتراضي، يمكن للمستخدمين شراؤها وتطويرها (بناء منازل، متاجر، معارض فنية، مقرات للشركات) أو تأجيرها أو بيعها لاحقًا، غالبًا ما يتم تسجيل ملكية هذه الأراضي كرموز غير قابلة للاستبدال (NFTs) على البلوك تشين لضمان التفرد وإثبات الملكية.

2.الصور الرمزية وملحقاتها (Avatars and Accessories): تمثل الصور الرمزية (الأفاتار) هوية المستخدم وحضوره البصري داخل الميتافيرس ، يمكن للمستخدمين تخصيص أفاتاراتهم وشراء ملابس وإكسسوارات ومظاهر فريدة لها ، هذه الملحقات، وخاصة النادرة منها أو التي تحمل علامات تجارية مشهورة، يمكن أن تكون أصولًا رقمية قيمة يتم تداولها، وغالبًا ما تكون أيضًا على شكل NFTs [7]

3.الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs): تُعد الـ NFTs تقنية أساسية لتمثيل ملكية الأصول الرقمية الفريدة في الميتافيرس ، يمكن لأي عنصر رقمي فريد أن يتم ترميزه كـ NFT، مثل الأعمال الفنية الرقمية، والموسيقى، والمقتنيات (Collectibles)، وتذاكر الفعاليات الافتراضية، وحتى العناصر داخل الألعاب (مثل الأسلحة النادرة أو المركبات)[8]، تضمن تقنية البلوك تشين التي تقوم عليها NFTs تفرد الأصل وإثبات ملكيته وسجل معاملاته بشفافية.

4.العملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس (Metaverse Tokens/Cryptocurrencies): تمتلك العديد من منصات الميتافيرس عملاتها الرقمية المشفرة الخاصة بها (مثل MANA في Decentraland أو SAND في The Sandbox أو AXS في Axie Infinity). تُستخدم هذه العملات كوسيلة للتبادل داخل المنصة لشراء الأصول الرقمية، ودفع رسوم المعاملات، والمشاركة في إدارة المنصة (الحوكمة)، وأحيانًا كمكافآت للمستخدمين،

---

[7] **أكاديميةCAPEX** ، "ما هي عملات الميتافيرس وكيفية تداولها"، نُشر على الموقع الرسمي https://capex.com/ar/academy/emlat-metaverse :تاريخ الاطلاع: 4 حزيران 2025م

[8] **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، "كيف يغير الميتافيرس الهويات والأسواق في العالم"، *Future Center*، متاح على الرابط : https://www.futureuae.comتاريخ الاطلاع: 4 حزيران 2025م

يمكن أيضًا تداول هذه العملات في بورصات العملات المشفرة خارج الميتافيرس، مما يربط قيمتها بالاقتصاد الأوسع[9]

5.السلع والخدمات الافتراضية (Virtual Goods and Services): بالإضافة إلى الأصول الملموسة افتراضيًا، يمكن أن تشمل الأصول الرقمية أيضًا سلعًا استهلاكية افتراضية (مثل طعام أو شراب للأفاتار) أو خدمات يقدمها المستخدمون لبعضهم البعض داخل الميتافيرس (مثل خدمات التصميم، أو تنظيم الفعاليات، أو الإرشاد السياحي الافتراضي).

**ثانيًا: طبيعة الأصول الرقمية وخصائصها**

تتميز الأصول الرقمية في الميتافيرس بمجموعة من الخصائص التي تحدد طبيعتها وتؤثر في قيمتها:

•اللامادية (Intangibility): هي أصول غير ملموسة، توجد فقط في شكل بيانات رقمية على الشبكات

•الندرة (Scarcity): يمكن أن تكون ندرة الأصول الرقمية طبيعية (مثل قطعة أرض فريدة بموقع مميز) أو مصطنعة (عن طريق تحديد عدد محدود من عنصر معين، كما في حالة NFTs محدودة الإصدار) الندرة تساهم بشكل كبير في قيمة الأصل.

•قابلية الإثبات والتحقق (Verifiability): بفضل تقنيات مثل البلوك تشين، يمكن التحقق من ملكية الأصول الرقمية (خاصة NFTs) وتاريخها وسجل معاملاتها بشكل شفاف وموثوق غالبًا.

•القابلية للبرمجة (Programmability): يمكن برمجة بعض الأصول الرقمية لتضمين وظائف أو قواعد معينة (مثل فرض رسوم على إعادة البيع للفنان الأصلي في حالة NFTs الفنية).

•التفرد أو القابلية للاستبدال (Uniqueness/Fungibility): بعض الأصول قابلة للاستبدال (Fungible)، مثل وحدات العملة الرقمية الخاصة بالمنصة، حيث تكون كل وحدة مساوية للأخرى ، والبعض الآخر فريد وغير قابل للاستبدال (Non-Fungible)، مثل NFTs التي تمثل أصولًا مميزة

•القابلية للنقل (Transferability): يمكن نقل ملكية الأصول الرقمية بين المستخدمين داخل الميتافيرس أو حتى عبر منصات مختلفة (في حالة تحقيق التوافقية التشغيلية) .[10]

**ثالثًا: قيمة الأصول الرقمية في الميتافيرس**

تكتسب الأصول الرقمية في الميتافيرس قيمتها من مجموعة عوامل متداخلة، تشبه إلى حد كبير العوامل التي تحدد قيمة الأصول في العالم المادي، ولكن مع خصوصية البيئة الرقمية:

•المنفعة والاستخدام (Utility): القيمة المستمدة من استخدام الأصل داخل الميتافيرس ، قطعة أرض يمكن البناء عليها لها منفعة، ملابس للأفاتار تمنحه مظهرًا معينًا لها منفعة، أداة داخل لعبة تمنح اللاعب قدرة خاصة لها منفعة.

---

[9] **منصةOKX** ، "أبرز 10 عملات ميتافيرس (Metaverse) يجب مراقبتها في عام 2024"، منشور على الموقع الرسمي : https://www.okx.com/ar/learn/metaverse-tokens تاريخ الاطلاع: 4 حزيران 2025م

[10] **أكاديميةCAPEX** ، "ما هي عملات الميتافيرس وكيفية تداولها"، نُشر على الموقع الرسمي https://capex.com/ar/academy/emlat-metaverse :تاريخ الاطلاع: 4 حزيران 2025م

•الندرة والعرض والطلب (Scarcity and Supply/Demand): كما ذكرنا، الندرة ترفع القيمة، ويتأثر السعر بتقلبات العرض والطلب في السوق الافتراضي.

•المكانة الاجتماعية والهوية (Social Status and Identity): امتلاك أصول رقمية نادرة أو باهظة الثمن يمكن أن يعكس مكانة اجتماعية معينة أو يعبر عن هوية المستخدم وانتمائه داخل الميتافيرس.

•المضاربة والتوقع (Speculation and Expectation): يشتري الكثيرون الأصول الرقمية توقعًا لارتفاع قيمتها في المستقبل، مما يدخل عنصر المضاربة في تحديد الأسعار.

•الارتباط بالعالم الحقيقي (Real-World Connection): قيمة بعض الأصول الرقمية قد ترتبط بعلامات تجارية حقيقية أو فنانين مشهورين أو فعاليات واقعية.

•الجهد والتكلفة (Effort and Cost): قيمة الأصل قد تعكس الجهد المبذول في إنشائه أو التكلفة المتكبدة للحصول عليه (مثل تكلفة الطاقة في تعدين بعض العملات أو إنشاء NFTs).

يشكل تحديد القيمة الحقيقية للأصول الرقمية تحديًا، حيث تتداخل القيمة المتصورة مع القيمة الاستخدامية وعوامل المضاربة، مما يجعل أسواقها متقلبة ، ومع ذلك، فإن وجود اقتصاد فعال يعتمد على هذه الأصول هو سمة أساسية للميتافيرس .[11]

- ***خاتمة المبحث:*** تُعد الأصول الرقمية بأنواعها المختلفة حجر الزاوية في بناء اقتصاد الميتافيرس، وطبيعتها الفريدة، التي تجمع بين اللامادية وإمكانية التحقق والندرة، تمنحها قيمة اقتصادية واجتماعية متزايدة، إن فهم هذه الأنواع وطبيعتها ومصادر قيمتها يمهد الطريق لمناقشة الإشكالية الأهم في هذه الدراسة: كيف ينظر الفقه الإسلامي إلى هذه الأصول؟ وهل يمكن اعتبارها "مالًا" تجري عليه أحكام الملكية والمعاملات؟

## المطلب الثالث: الملكية الاعتبارية الرقمية (المفهوم، الخصائص، التحديات)

### أولًا: مفهوم الملكية(الاعتبارية) الرقمية

الملكية الرقمية (Digital Ownership) يمكن تعريفها بشكل عام بأنها اختصاص فرد أو كيان بأصل رقمي معين ، تشمل هذه الحقوق عادةً القدرة على استخدام الأصل، والتحكم فيه، ونقله إلى آخرين، واستبعاده من استخدام الآخرين (إلى حد ما)، والتصرف فيه[12]، إنها تمثل امتدادًا لمفهوم الملكية التقليدي ليشمل الأصول غير المادية الموجودة في البيئة الرقمية، مثل الملفات (نصوص، صور، فيديوهات)، والبرمجيات، والأصول الافتراضية في العوالم الرقمية كالميتافيرس (الأراضي، الأفاتارات، NFTs، إلخ)

### ثانيًا: خصائص الملكية(الاعتبارية) الرقمية

تتميز الملكية الرقمية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن ملكية الأصول المادية، وتنشأ هذه الخصائص من طبيعة الأصول الرقمية نفسها:

---

[11] **البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة**، "ما هو الميتافيرس؟"، https://u.ae/ar-ae/participate/blogs/blog?id=879 تاريخ الاطلاع: 3 حزيران 2025م

[12] **عوض**، *الملكية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي: تحديات الواقع والمستقبل*، المركز العربي الديمقراطي، 2021م، ص 17

1.اللامادية (Intangibility): الأصول الرقمية غير ملموسة، مما يجعل حيازتها والتحكم فيها يعتمد على وسائل تقنية (مثل المفاتيح الخاصة في حالة العملات المشفرة و NFTs).

2.سهولة النسخ والتوزيع (Ease of Replication and Distribution): يمكن نسخ الأصول الرقمية بسهولةوبتكلفة شبه معدومة، مما يشكل تحديًا كبيرًا لحماية حقوق الملكية ومنع الاستخدام غير المصرح به [13]

3.الاعتماد على التكنولوجيا والمنصات (Technology and Platform Dependency): غالبًا ما تكون قيمة الأصل الرقمي واستخدامه مرتبطة بمنصة معينة أو تقنية محددة ، الوصول إلى الأصل وملكيته قد يعتمد على استمرارية عمل المنصة أو وجود البرمجيات اللازمة لقراءته أو استخدامه.

4.القابلية للبرمجة (Programmability): يمكن تضمين منطق برمجي داخل الأصول الرقمية (خاصة NFTs)، مثل تحديد نسبة من أرباح إعادة البيع تعود للمنشئ الأصلي، مما يفتح إمكانيات جديدة غير متوفرة في الملكية المادية.

5.إمكانية التجزئة (Divisibility/Fractionalization): يمكن تقسيم بعض الأصول الرقمية (مثل العملات المشفرة أو حتى بعض NFTs) إلى أجزاء صغيرة جدًا، مما يتيح الملكية الجزئية أو المشتركة بسهولة.

6.الطبيعة العابرة للحدود (Borderless Nature): الأصول الرقمية لا تعترف بالحدود الجغرافية، ويمكن الوصول إليها ونقلها عبر الإنترنت من أي مكان في العالم، مما يثير تحديات قضائية وتنظيمية

7.تحديات الاستبعاد (Challenges of Exclusion): على عكس الأصل المادي الذي يمكن حيازته ومنع الآخرين منه بسهولة، يتطلب منع الآخرين من الوصول إلى الأصل الرقمي أو نسخه إجراءات تقنية وأمنية معقدة. [13]

***ثالثًا: تحديات الملكية(الاعتبارية) الرقمية في الميتافيرس***

تواجه الملكية الرقمية، وخاصة في بيئة معقدة وناشئة كالميتافيرس، مجموعة من التحديات الكبيرة على مختلف الأصعدة:

1.التحديات القانونية والقضائية: الولاية القضائية: صعوبة تحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في حالة النزاعات المتعلقة بأصول رقمية عابرة للحدود [14]

•تعريف "الملكية": عدم وضوح الإطار القانوني الذي يحدد ما إذا كانت "ملكية" الأصول الرقمية (خاصة NFTs) تمنح حقوقًا مماثلة لملكية الأصول المادية أم أنها مجرد تراخيص استخدام متقدمة.

•حقوق الملكية الفكرية: التداخل بين ملكية الأصل الرقمي (مثل NFT) وحقوق الملكية الفكرية للمحتوى الذي يمثله (مثل حقوق الطبع والنشر للصورة أو الموسيقى المرتبطة بالـ NFT) [14]

[13] **موقعAdabLight** ، "حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي: تحديات وحلول للنشر الإلكتروني"، منشور على الرابط :
https://www.adablight.art/2025/01/intellectual-property-rights-digital-age.html تاريخ الاطلاع: 4 حزيران 2025م

[14] **منصةGate.io** ، "ما هي الملكية الرقمية؟"، منشور على الموقع الرسمي: https://www.gate.io/ar/learn/articles/what-is-digital-ownership/938تاريخ الاطلاع: 4 حزيران 2025م

2.تحديات الإنفاذ والحماية: القرصنة والنسخ غير المشروع: سهولة نسخ المحتوى الرقمي تجعل من الصعب منع الانتهاكات وحماية حقوق المالكين [13]

•صعوبة تتبع الانتهاكات: قد يكون من الصعب تحديد هوية منتهكي الحقوق في بيئة الإنترنت والميتافيرس المجهولة نسبيًا.

3.التحديات التقنية: التوافقية التشغيلية (Interoperability): لا تزال معظم منصات الميتافيرس تعمل كجزر منعزلة، مما يحد من قدرة المستخدمين على نقل أصولهم الرقمية وملكيّتهم بين المنصات المختلفة.

•الأمن السيبراني: مخاطر الاختراق والقرصنة وسرقة الأصول الرقمية (مثل اختراق المحافظ الرقمية).

•استمرارية المنصات: ماذا يحدث لملكية المستخدمين الرقمية إذا أفلست الشركة المطورة للمنصة أو قررت إغلاقها؟

•قابلية التوسع (Scalability): قدرة البنية التحتية (مثل البلوك تشين) على التعامل مع حجم هائل من المعاملات والأصول في ميتافيرس واسع النطاق.

4.التحديات الاجتماعية والاقتصادية:التقلبات العالية في القيمة: أسواق الأصول الرقمية غالبًا ما تكون شديدة التقلب، مما يعرض المالكين لمخاطر اقتصادية.

•الوعي والفهم: نقص الوعي والفهم لدى الجمهور العام حول طبيعة الملكية الرقمية والمخاطر [14]

## المبحث الثاني

## التكييف الفقهي للملكية الرقمية في الميتافيرس

يأتي هذا المبحث ليبحث في التكييف الفقهي لهذه الملكية من منظور الفقه الإسلامي ،حيث إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولذلك فإن فهم طبيعة الملكية الرقمية وخصائصها كان ضروريًا قبل الشروع في بيان حكمها الشرعي .

و يسعى هذا المبحث إلى الإجابة عن سؤال محوري: هل يمكن اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا؟ وهل تنطبق عليها أحكام الملكية المعروفة في الفقه الإسلامي؟ وما الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في التعامل مع هذه الأصول؟

ولتحقيق هذا الهدف، سنبدأ بتأصيل مفهوم الملكية في الفقه الإسلامي وبيان خصائصها وأسبابها، ثم ننتقل إلى تطبيق هذه المبادئ على الأصول الرقمية في الميتافيرس، مع مراعاة الاختلافات الجوهرية بين الأصول المادية والرقمية، وأخيرًا نستعرض آراء الفقهاء المعاصرين في المسألة .

## المطلب الاول: المبادئ الفقهية المتعلقة بالملكية في الفقه الإسلامي

### *أولًا:* مفهوم الملكية في الفقه الإسلامي وأنواعها

#### *1-* تعريف الملكية لغةً واصطلاحًا:

**الملكية لغةً** :مشتقة من الملك، وهو الاحتواء والقدرة على الاستبداد بالتصرف. يقال: ملك الشيء يملكه ملكًا، أي احتواه وانفرد بالتصرف فيه [15]

**الملكية اصطلاحًا** : تعددت تعريفات الفقهاء للملكية، ومن أشهرها:

– عرّفها الإمام القرافي بأنها: "حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة، يقتضي تمكن من يضاف إليه من انتفاعه بالمملوك والعوض عنه من حيث هو كذلك [16]

– وعرّفها الدكتور وهبة الزحيلي بأنها: "علاقة بين الإنسان والمال أقرها الشرع، تجعله مختصًا به، ويتصرف فيه بكل التصرفات ما لم يوجد مانع من التصرف [17]

– وجاء في موقع الألوكة تعريفها بأنها: "عَلاقة بين الإنسان والمال – أقرَّها الشرع – تجعله مختصًا به، ويتصرف فيه بجميع التصرفات، ما لم يوجد مانع شرعي يمنعه من التصرف [18]

✓ ويمكن القول إن الملكية في الفقه الإسلامي هي: اختصاص بالشيء يمنع الغير منه، ويمكّن صاحبه من التصرف فيه ابتداءً إلا لمانع شرعي ، وهذا الاختصاص هو حكم شرعي يثبت بمقتضى أسباب مشروعة، وليس مجرد علاقة واقعية.

#### *2-* أنواع الملكية في الفقه الإسلامي:

قسّم الفقهاء الملكية إلى عدة أنواع باعتبارات مختلفة، ومن أهمها:

**أ. من حيث المحل :**

**ملك العين** وهو ملكية الشيء ذاته (رقبته).

**ملك المنفعة** وهو ملكية الانتفاع بالشيء دون رقبته، كما في الإجارة والعارية.

**ملك الانتفاع** وهو مجرد الإذن باستعمال الشيء دون تمليك المنفعة، كالإباحة. [17]

**ب. من حيث الشمول**

–**الملك التام** وهو ملك العين والمنفعة معًا، ويخول صاحبه جميع التصرفات المشروعة.

–**الملك الناقص** وهو ملك العين دون المنفعة، أو ملك المنفعة دون العين.

**ج. من حيث النطاق**

–**الملكية الفردية (الخاصة)** وهي اختصاص شخص معين بمال معين.

–**الملكية المشتركة** وهي اشتراك أكثر من شخص في ملكية مال واحد.

---

[15] **ابن منظور**، *لسان العرب*، مادة "ملك"، دار صادر، بيروت

[16] **القرافي**، *الفروق*، الفرق 180 بين قاعدة الملك وقاعدة الحق، دار المعرفة، بيروت

[17] **وهبة الزحيلي**، *الفقه الإسلامي وأدلته*، الفصل الأول: تعريف الملكية والملك، **المكتبة الشاملة**

[18] **موقع الألوكة**، "نظرية التملك في الفقه الإسلامي"، منشور على الرابط https://www.alukah.net/sharia/0/75473/ :تاريخ الاطلاع: 5 حزيران 2025م

-**الملكية العامة** وهي ما كان مملوكًا لعموم المسلمين، كالمرافق العامة.

**ثانيًا: خصائص الملكية في الفقه الإسلامي**

تتميز الملكية في الفقه الإسلامي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من النظم القانونية وهي :

*1-* **الملكية الحقيقية لله تعالى:**

الملكية في الإسلام مستمدة من استخلاف الله تعالى للإنسان في الأرض، فالمالك الحقيقي لكل شيء هو الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ المائدة: 17 ، وقال: ﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ النور: 33 ، وما ملكية الإنسان إلا ملكية استخلاف واستعمار، تخضع لأحكام الشرع وتوجيهاته [19]

2- **الملكية وظيفة اجتماعية:**

الملكية في الإسلام ليست حقًا مطلقًا، بل هي وظيفة اجتماعية تقترن بها واجبات ومسؤوليات تجاه المجتمع ،فالمالك مستخلف في المال، مطالب بتنميته واستثماره بما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، وعدم تعطيله أو إساءة استخدامه [20]

*3-***الملكية مقيدة بعدم الإضرار:**

من خصائص الملكية في الإسلام أنها مقيدة بعدم الإضرار بالآخرين، عملًا بالقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار"، فلا يجوز للمالك أن يتصرف في ملكه تصرفًا يضر بالغير ضررًا بيّنًا [21]

4 - **الملكية محمية شرعًا:**

الملكية في الإسلام محمية ومصونة، لا يجوز الاعتداء عليها أو انتزاعها من صاحبها بغير حق ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا " [22]

*5* - **الملكية مرتبطة بالحلال:**

لا تثبت الملكية في الإسلام إلا للأموال المباحة شرعًا، فلا يجوز تملك المحرمات كالخمر والخنزير والميتة، ولا تثبت الملكية بطرق محرمة كالغصب والسرقة والربا [23]

***ثالثًا* : أسباب الملكية في الفقه الإسلامي**

حدد الفقهاء أسبابًا معينة لاكتساب الملكية، وهي الطرق المشروعة التي يثبت بها حق الملكية للشخص ، وقد اختلفت تقسيمات الفقهاء لهذه الأسباب، ولكن يمكن إجمالها في أربعة أسباب رئيسية كما ذكر الدكتور وهبة الزحيلي [24]

---

[19] **موقع موضوع**، "مفهوم حق التملك في الإسلام"، منشور على الرابط https://mawdoo3.com/ :تاريخ الاطلاع: 5 حزيران 2025م

[20] **وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية**، "دعوة الحق - قضية الملكية... موقف الإسلام منها قديماً وحديثاً"، منشور في *مجلة دعوة الحق*، على الموقع الرسمي) https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/4073 :تاريخ الاطلاع: 5 حزيران 2025م

[21] **موقع بينات**، "الملكية وأنواعها"، منشور على الرابط) https://www.bayynat.org.lb/article/ :تاريخ الاطلاع: 5 حزيران 2025م

[22] **محمد بن إسماعيل البخاري**، *صحيح البخاري*، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، حديث رقم(1739)

[23] أ. عبد الكريم، "مفهوم حق الملكية بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية*، 2017م.

[24] **وهبة الزحيلي**، *الفقه الإسلامي وأدلته*، الفصل الخامس: أسباب الملك التام، **المكتبة الشاملة**، ج6 ، ص 4562

1- الاستيلاء على المباح: ويقصد به وضع اليد على شيء لم يسبق لأحد تملكه، أو كان مملوكًا ثم زالت ملكيته، ويشمل: **إحياء الموات** وهو استصلاح الأراضي البور التي لا مالك لها، و **الصيد** وهو اقتناص الحيوانات المباحة البرية أو البحرية، و **الاحتطاب والاحتشاش** وهو جمع الحطب والكلأ من الأراضي المباحة، و **استخراج المعادن والكنوز** وهو الحصول على ما في باطن الأرض من معادن وكنوز.

2- العقود:وهي الاتفاقات التي تنقل الملكية من شخص لآخر برضاهما، وتشمل:

-**عقود المعاوضات** كالبيع والإجارة والصرف والسلم.

-**عقود التبرعات** كالهبة والصدقة والوصية.

3- الخلفية: وهي أن يخلف شخص آخر في ملكيته، وتشمل: **الميراث** وهو انتقال ملكية أموال الميت إلى ورثته بحكم الشرع، و**الوصية** وهي تمليك مضاف إلى ما بعد الموت

4- التولد من المملوك: ويقصد به ما ينتج عن الشيء المملوك من نماء وزيادة، مثل :**ثمار الأشجار**فثمار الشجرة مملوكة لمالك الشجرة، و **نتاج الحيوان** فولد الحيوان مملوك لمالك الأم، و**أرباح التجارة** فالربح الناتج عن المال المستثمر مملوك لصاحب المال.

وقد أضاف بعض الفقهاء أسبابًا أخرى مثل:

-**الغنيمة والفيء**وهي الأموال المأخوذة من الكفار في الحرب أو بغير قتال.

-**التعويض عن الضرر**كالدية والأرش في الجنايات.

**رابعًا: شروط المال المتقوم في الفقه الإسلامي**

لكي يكون الشيء محلًا صالحًا للملكية في الفقه الإسلامي، يجب أن يكون مالًا متقومًا، وللمال المتقوم شروط حددها الفقهاء، وهي:

1- أن يكون له قيمة مادية بين الناس:

فلا يعتبر مالًا ما لا قيمة له عند الناس، كحبة قمح أو ذرة تراب، قال ابن عابدين: "المال ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة[25]

2- أن يكون منتفعًا به شرعًا: فلا يعتبر مالًا متقومًا ما حرم الانتفاع به شرعًا، كالخمر والخنزير والميتة بالنسبة للمسلم ، قال الكاساني: "والمال المتقوم: ما كان محرزًا بإحراز أو مأذونًا بالانتفاع به شرعًا[26]

3- أن يكون قابلًا للتملك والحيازة: فلا يعتبر مالًا ما لا يمكن حيازته والاستيلاء عليه، كالهواء الطلق والشمس والقمر ، قال السرخسي: "والمال اسم لما هو مخلوق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار[27]

[25] **ابن عابدين، محمد أمين. (1966). حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار (الطبعة الثانية ، ج4 ،ص501) مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده( دار الفكر، بيروت).**

[26] **علي بن محمد الكاساني**، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، كتاب البيوع(الطبعة الأولى، المجلد 5 ،ص133) بيروت: دار الكتب العلمية.

[27] **شمس الدين السرخسي**، *المبسوط*، كتاب الغصب(الطبعة الأولى، المجلد 1، ص 141) بيروت: دار المعرفة

4- أن يكون موجودًا فعلًا: فلا يعتبر مالًا ما هو معدوم وقت التعاقد، إلا في حالات استثنائية أجازها الشرع كالسلم والاستصناع.

❖وبناءً على هذه الشروط، قسم الفقهاء المال إلى:

- **مال (له قيمة شرعية معتبرة)** وهو ما توفرت فيه الشروط السابقة، وهو محل للملكية والمعاملات.
- **مال (ليس له قيمة شرعية معتبرة)** وهو ما لم تتوفر فيه هذه الشروط، وليس محلًا للملكية ولا للمعاملات.

## المطلب الثاني: تطبيق المبادئ الفقهية على الأصول الرقمية والافتراضية في الميتافيرس

***تمهيد:***بعد أن استعرضنا في المطلب السابق المبادئ الفقهية المتعلقة بالملكية في الفقه الإسلامي، يأتي هذا المطلب ليبحث في إمكانية تطبيق هذه المبادئ على الأصول الرقمية والافتراضية في الميتافيرس.

إن التطور التكنولوجي المتسارع أفرز أنماطًا جديدة من الأصول والممتلكات لم تكن معروفة في العصور السابقة، مما يستدعي اجتهادًا فقهيًا معاصرًا لبيان حكمها الشرعي وتكييفها الفقهي.

يسعى هذا المبحث إلى الإجابة عن سؤال محوري: هل يمكن اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي؟ وما الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها في التعامل مع هذه الأصول؟

### أولًا: مدى انطباق شروط المال المتقوم على الأصول الرقمية في الميتافيرس

لتحديد مدى اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، لا بد من فحص مدى انطباق شروط المال المتقوم عليها، وهي:

1. **وجود قيمة مادية بين الناس:** تتمتع الأصول الرقمية في الميتافيرس بقيمة سوقية حقيقية، حيث يتم تداولها بمبالغ مالية كبيرة في بعض الأحيان، فعلى سبيل المثال، بيعت قطع أراضٍ افتراضية في منصات مثل Decentraland و The Sandbox بملايين الدولارات، كما بيعت بعض الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) بمبالغ طائلة [28]

يقول الدكتور زعبي حسن الزعبي في بحثه عن التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة: "إن العملات الرقمية المشفرة أصبحت ذات قيمة مالية معتبرة في أسواق التداول العالمية، ويتم تبادلها بمليارات الدولارات يوميًا، مما يجعلها تستوفي شرط القيمة المالية المعتبرة [29]

وقد أشار البيان الختامي الصادر عن ندوة العملات الرقمية المشفرة التي نظمها مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى أن "العملات الرقمية المشفرة أصبحت واقعًا ملموسًا، ولها قيمة تبادلية في الأسواق العالمية" [30]

2. ***إمكانية الانتفاع بها شرعًا:*** تختلف الأصول الرقمية في الميتافيرس من حيث طبيعة المنفعة التي تقدمها:

---

[28] "تطوير NFT Metaverse: بناء العالم الافتراضي المستقبلي"، منشور على الموقع الرسمي: https://icoda.io/ar/metaverse-nft-development-of-new-era/ تاريخ الاطلاع: 7 حزيران 2025م

[29] محمد غيث مهايني زعبي الزعبي، "التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة – الريبل أنموذجاً"، *مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية*، المجلد 13، العدد 2، 2022م، ص 142-169

[30] **مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، "البيان الختامي الصادر عن ندوة العملات الرقمية المُشفَّرة"، 2021م، منشور على الرابط: https://iifa-aifi.org/ar/28224.html تاريخ الاطلاع: 7 حزيران 2025م

•الأراضي والعقارات الافتراضية: توفر منفعة استخدام المساحة الافتراضية لبناء تجارب تفاعلية أو إقامة أنشطة تجارية أو ترفيهية.

•الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs): توفر منفعة الملكية الحصرية للأصول الرقمية الفريدة، سواء كانت فنية أو وظيفية.

•العملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس: توفر منفعة ووسيلة للتبادل داخل النظام البيئي للميتافيرس.

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن منفعة الأصول الرقمية معتبرة شرعًا طالما كانت مباحة ولا تتضمن محرمًا ، يقول الدكتور عبد الرحيم محمد عبد المولى في بحثه عن التكييف الفقهي للميراث الرقمي: "إن المنافع المتحققة من الأصول الرقمية منافع معتبرة شرعًا، طالما كانت مباحة ولا تتضمن محرمًا، وقد اعتبر الفقهاء المنافع أموالًا متقومة" [31]

ومع ذلك، فإن بعض الأصول الرقمية قد تكون مرتبطة بأنشطة محرمة شرعًا، مثل القمار أو المقامرة أو الصور الإباحية، وهذه لا تعتبر منافع معتبرة شرعًا، وبالتالي لا تكون أموالًا متقومة.

3. **القابلية للتملك والحيازة:** تتميز الأصول الرقمية في الميتافيرس بإمكانية تملكها وحيازتها من خلال التقنيات الحديثة، خاصة تقنية البلوك تشين التي توفر سجلًا لا مركزيًا وشفافًا للملكية ، فالرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) تمثل شهادات ملكية رقمية للأصول الافتراضية، ويمكن نقلها وتداولها بين الأشخاص.

تقول الدكتورة لطيفة كرميش في بحثها عن التكييف الفقهي للتعامل بالعملات الرقمية: "إن تقنية البلوك تشين وفرت آلية جديدة لإثبات الملكية وحيازة الأصول الرقمية، بحيث يمكن التحقق من ملكية الشخص للأصل الرقمي والتأكد من عدم تكراره" [32]

4. **الوجود الفعلي:** رغم أن الأصول الرقمية في الميتافيرس ليست محسوسة ماديًا، إلا أنها موجودة فعلًا في شكل بيانات رقمية مخزنة على أنظمة الحاسوب والشبكات، وقد اعتبر بعض الباحثين المعاصرين أن الوجود الرقمي هو شكل من أشكال الوجود المعتبر في العصر الحديث.

تقول الدكتورة إسراء أحمد محمد حشيش في بحثها عن حماية حقوق الملكية الفكرية للأعمال الرقمية NFT في الميتافيرس: "إن الأصول الرقمية وإن كانت غير ملموسة، إلا أنها موجودة فعلًا في الفضاء الرقمي، ولها كيان مستقل يمكن التعرف عليه وتمييزه عن غيره" [33]

***ثانيًا: التكييف الفقهي للأصول الرقمية في الميتافيرس***

بناءً على مدى انطباق شروط المال المتقوم على الأصول الرقمية في الميتافيرس، يمكن تقديم التكييفات الفقهية التالية:

---

[31] عبدالرحيم محمد عبدالرحيم عبدالمولى، "التكييف الفقهي للميراث الرقمي: دراسة فقهية مقارنة"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد 36، الجزء 2، 2021م، ص2025–2122

[32] طيفة كريميش، "التكييف الفقهي للتعامل بالعملات الرقمية وضوابطه"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، 2018م، ص 221–255

[33] عبد الكريم، وبوبكر، "مفهوم حق الملكية بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري"، *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية*، المجلد 1، العدد 1، 2017م، ص 116–133.

**1. تكييف الأراضي والعقارات الافتراضية:**

يمكن تكييف الأراضي والعقارات الافتراضية في الميتافيرس على أنها حقوق انتفاع بمساحات رقمية محددة ،وقد اعتبر جمهور الفقهاء المعاصرين أن حقوق الانتفاع أموال متقومة يجوز بيعها وشراؤها والتصرف فيها.

يقول الدكتور عبد الكريم في بحثه عن مفهوم حق الملكية بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري: "إن حقوق الانتفاع تعتبر من الحقوق المالية المعتبرة شرعًا، ويجوز التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغيرها من التصرفات المشروعة" [33]

**2. تكييف الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs):**

يمكن تكييف الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) على أنها شهادات ملكية رقمية للأصول الافتراضية، تثبت حق مالكها في الأصل الرقمي المرتبط بها ،وهي تشبه في ذلك الصكوك والوثائق التي تثبت الملكية في العالم المادي.

يقول الدكتور يوسف خليل في بحثه عن تحديد المركز القانوني للأصول العامة الرقمية: "إن الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) تمثل شهادات ملكية رقمية للأصول الافتراضية، وهي تشبه في وظيفتها صكوك الملكية التقليدية، مع فارق أنها تعتمد على تقنية البلوك تشين لضمان التفرد والأصالة" [34]

**3. تكييف العملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس:**

اختلف الباحثون المعاصرون في التكييف الفقهي للعملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس، ويمكن تلخيص أبرز التكييفات فيما يلي:

أ. تكييفها على أنها نقود اصطلاحية: ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار العملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس نقودًا اصطلاحية، تقوم بوظائف النقود من حيث كونها وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيمة داخل النظام البيئي للميتافيرس ، يقول الدكتور أبو العلا في بحثه عن العملات الرقمية وقدرتها على القيام بوظائف النقود في الفقه الإسلامي: "إن العملات الرقمية تقوم بوظائف النقود من حيث كونها وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيمة ومستودعًا للثروة، وإن كانت تفتقر إلى الاعتراف الرسمي من قبل الدول" [35]

ب. تكييفها على أنها سلع إلكترونية: ذهب باحثون آخرون إلى اعتبار العملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس سلعًا إلكترونية، وليست نقودًا بالمعنى الاصطلاحي، نظرًا لعدم اعتراف الدول بها كعملة رسمية، وعدم استقرار قيمتها.

جاء في البيان الختامي لندوة العملات الرقمية المشفرة التي نظمها مجمع الفقه الإسلامي الدولي: "إن التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة أنها سلع إلكترونية، وليست نقودًا بالمعنى الاصطلاحي، نظرًا لعدم اعتراف الدول بها كعملة رسمية، وعدم استقرار قيمتها" [30]

---

[34] يوسف محمدعلي خليل، "إيجار الأصول الافتراضية: دراسة تحليلية تطبيقية في القانون المدني"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد 49، 2025م، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور

[35] عبد العزيز أبو العلا، "العملات الرقمية وقدرتها على القيام بوظائف النقود في الفقه الإسلامي"، *مجلة قطاع الشريعة والقانون*، المجلد 14، العدد 14، 2023م، ص1675–1712.

ج. تكييفها على أنها أصول رقمية: ذهب فريق ثالث إلى اعتبار العملات الرقمية الخاصة بالميتافيرس أصولًا رقمية ذات خصائص فريدة، تجمع بين خصائص النقود والسلع، وتحتاج إلى تكييف خاص بها.

يقول الدكتور زعبي حسن الزعبي في بحثه عن التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة: "إن العملات الرقمية المشفرة تمثل نوعًا جديدًا من الأصول الرقمية، تجمع بين خصائص النقود والسلع، وتحتاج إلى تكييف خاص بها يراعي طبيعتها الفريدة" [29]

**ثالثًا: الضوابط الشرعية للتعامل في الأصول الرقمية في الميتافيرس**

بناءً على التكييفات الفقهية السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الضوابط الشرعية للتعامل بالأصول الرقمية في الميتافيرس:

1. المشروعية: يجب أن تكون الأصول الرقمية في الميتافيرس مشروعة في ذاتها وفي استخداماتها، فلا يجوز التعامل بالأصول الرقمية المرتبطة بأنشطة محرمة شرعًا، مثل القمار أو المقامرة أو الصور الإباحية.

2. الوضوح والشفافية: يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالأصول الرقمية في الميتافيرس واضحة وشفافة، بحيث يكون المتعاملون على علم تام بطبيعة الأصل الرقمي وخصائصه وحقوق والتزامات مالكه.

جاء في البيان الختامي لندوة العملات الرقمية المشفرة: "يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة واضحة وشفافة، بحيث يكون المتعاملون على علم تام بطبيعتها ومخاطرها" [30]

3. انتفاء الغرر الفاحش: يجب أن تكون الأصول الرقمية في الميتافيرس خالية من الغرر الفاحش، بحيث يكون محلها معلومًا ومقدورًا على تسليمه، وألا تكون عرضة للتقلبات الشديدة في القيمة.

يقول الدكتور القبيسي في بحثه عن العملات الإلكترونية: "إن من شروط صحة المعاملات في الفقه الإسلامي انتفاء الغرر الفاحش، وهو ما يجب مراعاته في التعامل بالأصول الرقمية في الميتافيرس" [36]

4. انتفاء الربا:يجب أن تكون المعاملات المتعلقة بالأصول الرقمية في الميتافيرس خالية من الربا بنوعيه: ربا الفضل وربا النسيئة ، وهذا يتطلب مراعاة أحكام الصرف في حالة تبادل العملات الرقمية، وأحكام البيوع في حالة تبادل الأصول الرقمية الأخرى. [29]

5. حفظ الحقوق:يجب أن تكون الأصول الرقمية في الميتافيرس محفوظة الحقوق، بحيث لا يتم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للآخرين، ولا يتم انتحال هوية الأصول الرقمية الأصلية. [34]

***رابعًا: تحديات تطبيق المبادئ الفقهية على الأصول الرقمية في الميتافيرس***

رغم إمكانية تطبيق المبادئ الفقهية على الأصول الرقمية في الميتافيرس، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه هذا التطبيق، ومنها:

1. حداثة الظاهرة وتطورها المستمر: تعد ظاهرة الميتافيرس والأصول الرقمية فيه من الظواهر الحديثة التي لا تزال في طور التطور والتشكل، مما يجعل من الصعب وضع تكييف فقهي نهائي لها. [31]

[36] عبد الرحمن القبيسي، "العملات الإلكترونية 'البيتكوين' أنموذجاً - دراسة فقهية"، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية*، المجلد 39، العدد 3، 2023م، ص 1575–1620.

2. تعدد أنواع الأصول الرقمية واختلاف خصائصها: تتعدد أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس وتختلف خصائصها، مما يجعل من الصعب وضع تكييف فقهي موحد لها جميعًا. [29]

3. الطبيعة العابرة للحدود للميتافيرس: يتميز الميتافيرس بطبيعته العابرة للحدود، حيث يمكن الوصول إليه من أي مكان في العالم، مما يثير تحديات تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة في حالة النزاعات. [34]

4. صعوبة تحديد القيمة الحقيقية للأصول الرقمية: تتسم الأصول الرقمية في الميتافيرس بتقلب قيمتها وصعوبة تحديد قيمتها الحقيقية، مما يثير تحديات تتعلق بتطبيق أحكام الزكاة والمعاملات المالية الأخرى. [35]

***خاتمة المبحث:***

من خلال ما سبق، يمكن القول إن الأصول الرقمية في الميتافيرس يمكن أن تكون أموالًا **مما لها قيمة شرعية معتبرة** إذا توفرت فيها شروط المال المعتبرة شرعا، وهي: وجود قيمة مادية بين الناس، وإمكانية الانتفاع بها شرعًا، والقابلية للتملك والحيازة، والوجود الفعلي. وقد اختلفت التكييفات الفقهية للأصول الرقمية في الميتافيرس باختلاف أنواعها وخصائصها، مما يتطلب دراسة كل نوع على حدة.

كما أن التعامل بالأصول الرقمية في الميتافيرس يخضع لمجموعة من الضوابط الشرعية، أهمها: المشروعية، والوضوح والشفافية، وانتفاء الغرر الفاحش، وانتفاء الربا، وحفظ الحقوق. ورغم إمكانية تطبيق المبادئ الفقهية على الأصول الرقمية في الميتافيرس، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه هذا التطبيق، مما يتطلب مزيدًا من البحث والدراسة.

## المطلب الثالث: آراء الفقهاء المعاصرين في الملكية الرقمية في الميتافيرس

***تمهيد:***بعد أن تناولنا في المبحثين السابقين المبادئ الفقهية المتعلقة بالملكية في الفقه الإسلامي، وتطبيق هذه المبادئ على الأصول الرقمية في الميتافيرس، يأتي هذا المبحث ليستعرض آراء الفقهاء المعاصرين في مسألة الملكية الرقمية في الميتافيرس، مع بيان أدلتهم ومناقشتها، والترجيح بينها وفق قواعد الاجتهاد المعتبرة وأراء العلماء.

تعد مسألة الملكية الرقمية في الميتافيرس من النوازل الفقهية المعاصرة التي لم تكن معروفة في العصور السابقة، مما استدعى اجتهاد الفقهاء المعاصرين في بيان حكمها الشرعي ،وقد تعددت آراؤهم في هذه المسألة، وتباينت وجهات نظرهم، تبعًا لاختلاف تصورهم لطبيعة هذه الأصول الرقمية وخصائصها.

**أولًا: الاتجاهات الفقهية المعاصرة في مسألة الملكية الرقمية في الميتافيرس**

يمكن تصنيف آراء الفقهاء المعاصرين في مسألة الملكية الرقمية في الميتافيرس إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

*1.* **الاتجاه الأول:** اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصول الرقمية في الميتافيرس تعتبر أموالًا متقومة شرعًا، تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي، وذلك لتوفر شروط المال المتقوم فيها، وهي: وجود قيمة مادية بين الناس، وإمكانية الانتفاع بها شرعًا، والقابلية للتملك والحيازة، والوجود الفعلي.

من أبرز من ذهب إلى هذا الرأي:

•الدكتور علي القره داغي: حيث يرى أن "الأصول الرقمية التي لها قيمة مالية معتبرة في عرف الناس، ويمكن الانتفاع بها شرعًا، تعتبر أموالًا متقومة تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي" [37]

•الدكتور محمد علي القري: حيث يرى أن "العملات الرقمية المشفرة والأصول الرقمية الأخرى التي لها قيمة مالية معتبرة في عرف الناس، ويمكن الانتفاع بها شرعًا، تعتبر أموالًا متقومة تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي" [38]

•الدكتور عبد الستار أبو غدة: حيث يرى أن "الأصول الرقمية التي لها قيمة مالية معتبرة في عرف الناس، ويمكن الانتفاع بها شرعًا، تعتبر أموالًا متقومة تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي، مع مراعاة الضوابط الشرعية للتعامل بها" [39]

أدلة هذا الاتجاه:

استدل أصحاب هذا الاتجاه بعدة أدلة، منها:

1.العرف: حيث إن العرف يعتبر الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا لها قيمة مالية معتبرة، ويتم تداولها بمبالغ مالية كبيرة في بعض الأحيان ، والعرف معتبر شرعًا في تحديد ما يعتبر مالًا وما لا يعتبر، كما قال الإمام السرخسي: "والمال اسم لما هو مخلوق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار" [27]

2.القياس على الأموال المعنوية: حيث إن الفقهاء المعاصرين اعتبروا الأموال المعنوية كحقوق الملكية الفكرية أموالًا متقومة شرعًا، والأصول الرقمية في الميتافيرس تشبهها في كونها غير محسوسة ماديًا، ولكنها ذات قيمة مالية معتبرة.

3.المصلحة: حيث إن اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا يحقق مصلحة معتبرة، وهي حفظ حقوق الناس وأموالهم، ومنع الاعتداء عليها.

4.قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة: حيث إن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم، ولم يرد دليل على تحريم التعامل بالأصول الرقمية في الميتافيرس، فيبقى على الأصل وهو الإباحة.

2. **<u>الاتجاه الثاني</u>**: عدم اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا

[37] القره داغي، علي محيي الدين ، (2014) ، فقه المعاملات المالية المعاصرة ،ص 92 ،عمان: دار النفائس.

[38] محمد علي القري، "العملات الرقمية المشفرة"، بحث مقدم إلى ندوة *العملات الرقمية المشفرة*، بتنظيم منظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، بتاريخ 3 ربيع الآخر 1443هـ.

[39] أبو غدة، عبد الستار. النقود الرقمية: الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية. بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، الدوحة، 9 يناير 2018م ،ص12 ، الدوحة: بيت المشورة للاستشارات المالية، 2018.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأصول الرقمية في الميتافيرس لا تعتبر أموالًا متقومة شرعًا، ولا تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي، **وذلك لعدم توفر شروط المال المتقوم فيها، خاصة شرط الوجود الفعلي والقابلية للتملك والحيازة.**

من أبرز من ذهب إلى هذا الرأي:

•الدكتور عبد الله المطلق: حيث يرى أن "العملات الرقمية المشفرة والأصول الرقمية الأخرى لا تعتبر أموالًا متقومة شرعًا، لأنها ليست لها حقيقة مادية، ولا تخضع لرقابة الجهات الرسمية، ولا تستند إلى أصول حقيقية" [40]

•الدكتور سعد الخثلان: حيث يرى أن "العملات الرقمية المشفرة والأصول الرقمية الأخرى لا تعتبر أموالًا متقومة شرعًا، لأنها مجرد أرقام افتراضية ليس لها وجود حقيقي، ولا تخضع لرقابة الجهات الرسمية" [41]

•الدكتور عبد العزيز آل الشيخ: حيث يرى أن "العملات الرقمية المشفرة والأصول الرقمية الأخرى لا تعتبر أموالًا متقومة شرعًا، لأنها مجهولة المصدر، وغير مستقرة القيمة، وتنطوي على مخاطر كبيرة" [42]

أدلة هذا الاتجاه: حيث استدل أصحاب هذا الاتجاه بعدة أدلة، منها:

1.عدم الوجود الحقيقي: حيث إن الأصول الرقمية في الميتافيرس ليس لها وجود حقيقي، وإنما هي مجرد بيانات رقمية مخزنة على أنظمة الحاسوب والشبكات، ولا يمكن اعتبارها أموالًا متقومة شرعًا.

2.عدم الاستقرار: حيث إن قيمة الأصول الرقمية في الميتافيرس غير مستقرة، وتتعرض لتقلبات شديدة، مما يجعلها غير صالحة لأن تكون أموالًا يصلح التعامل بها .

3.المخاطر الكبيرة: حيث إن التعامل بالأصول الرقمية في الميتافيرس ينطوي على مخاطر كبيرة، مثل مخاطر الاختراق والسرقة، ومخاطر تقلب القيمة، ومخاطر عدم وجود جهة رقابية، مما يجعلها غير صالحة لأن تكون أموالًا يصلح التعامل بها.

4.الغرر الفاحش: حيث إن التعامل بالأصول الرقمية في الميتافيرس ينطوي على غرر فاحش، وهو منهي عنه شرعًا، لقوله صلى الله عليه وسلم: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر" [43]

### 3. <u>الاتجاه الثالث:</u> التفصيل بين أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا يمكن إصدار حكم عام يشمل جميع أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس، بل لا بد من التفصيل بين أنواعها المختلفة، فمنها ما يمكن اعتباره مالًا متقومًا شرعًا، ومنها ما لا يمكن اعتباره كذلك ، ومن أبرز من ذهب إلى هذا الرأي:

---

[40] عبد الله المطلق، "فتوى حول العملات الرقمية المشفرة"، 2021م، منشورة على موقع *جريدة الرياض*: https://www.alriyadh.com/1838290 تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

[41] سعد الخثلان، "فتوى حول العملات الرقمية المشفرة"، 2021م، منشورة على موقع *جريدة الرياض*: https://www.alriyadh.com/1838290تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

[42] عبد العزيز آل الشيخ، "فتوى حول العملات الرقمية المشفرة"، 2021م، منشورة على موقع *جريدة الرياض*: https://www.alriyadh.com/1838290تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

[43] **صحيح مسلم**، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم(1513)

- يرى عدد من العلماء المعاصرين، ومنهم الدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور محمد عثمان شبير، والدكتور عبد الله العمراني، أن الأصول الرقمية التي لها قيمة مالية معتبرة في عرف الناس، ويمكن الانتفاع بها شرعًا، وتخضع لرقابة الجهات الرسمية، يمكن اعتبارها أموالًا متقومة شرعًا، أما الأصول الرقمية التي لا تتوفر فيها هذه الشروط فلا تُعد أموالًا متقومة شرعًا [44] [45] [46]

أدلة هذا الاتجاه: حيث استدل أصحاب هذا الاتجاه بعدة أدلة، منها:

1. اختلاف طبيعة الأصول الرقمية: حيث إن الأصول الرقمية في الميتافيرس تختلف في طبيعتها وخصائصها، فمنها ما هو أقرب إلى النقود، ومنها ما هو أقرب إلى السلع، ومنها ما هو أقرب إلى الخدمات، ولا يمكن إصدار حكم عام يشملها جميعًا.
2. **اختلاف درجة الرقابة:** حيث إن الأصول الرقمية في الميتافيرس تختلف في درجة الرقابة عليها، فمنها ما يخضع لرقابة الجهات الرسمية، ومنها ما لا يخضع لأي رقابة، ولا يمكن إصدار حكم عام يشملها جميعًا.
3. اختلاف درجة الاستقرار: حيث إن الأصول الرقمية في الميتافيرس تختلف في درجة استقرار قيمتها، فمنها ما هو مستقر نسبيًا، ومنها ما هو شديد التقلب، ولا يمكن إصدار حكم عام يشملها جميعًا. [46]
4. قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره: حيث إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يمكن إصدار حكم عام يشمل جميع أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس، بل لا بد من تصور كل نوع على حدة، ثم إصدار الحكم المناسب له.

**ثانيًا: مناقشة الآراء والترجيح**

بعد عرض الاتجاهات الفقهية المعاصرة في مسألة الملكية الرقمية في الميتافيرس، وبيان أدلة كل اتجاه، يمكن مناقشة هذه الآراء والترجيح بينها كما يلي:

1. **<u>مناقشة أدلة الاتجاه الأول</u>:** يمكن مناقشة أدلة الاتجاه الأول القائل باعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا بما يلي:

- العرف: صحيح أن العرف معتبر شرعًا في تحديد ما يعتبر مالًا وما لا يعتبر، ولكن العرف يجب أن يكون مستقرًا ، والعرف في مسألة الأصول الرقمية في الميتافيرس لا يزال في طور التشكل، ولم يستقر بعد.
- القياس على الأموال المعنوية: القياس على الأموال المعنوية كحقوق الملكية الفكرية قياس مع الفارق، لأن الأموال المعنوية لها أصل مادي ملموس، مثل الكتاب أو الاختراع، بينما الأصول الرقمية في الميتافيرس ليس لها أصل مادي ملموس.

---

[44] وهبة الزحيلي، *الفقه الإسلامي وأدلته*، الفصل الأول: تعريف الملكية والملك، متاح على موقع المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/book/384/4413 تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

[45] محمد عثمان شبير، *المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي*، 2007م، متاح على موقع المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/book/12299تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

[46] عبد الله العمراني، *المعاملات المالية المعاصرة*، 2006م، متاح على موقع المكتبة الشاملة: https://shamela.ws/book/12299تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

•المصلحة: المصلحة معتبرة شرعًا، ولكنها يجب أن تكون منضبطة وغير مخالفة للنصوص الشرعية. والمصلحة في اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا قد تتعارض مع مصالح أخرى، مثل مصلحة حماية الناس من المخاطر المالية.

•قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة: صحيح أن الأصل في المعاملات الإباحة، ولكن هذا لا يعني إباحة كل معاملة جديدة دون النظر في مدى توافقها مع الضوابط الشرعية للمعاملات.

**2. مناقشة أدلة الاتجاه الثاني:**

يمكن مناقشة أدلة الاتجاه الثاني القائل بعدم اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا بما يلي:

•عدم الوجود الحقيقي: صحيح أن الأصول الرقمية في الميتافيرس ليس لها وجود مادي ملموس، ولكن هذا لا يعني عدم وجودها بالكلية، فهي موجودة في شكل بيانات رقمية مخزنة على أنظمة الحاسوب والشبكات، ويمكن التعامل معها والاستفادة منها.

•عدم الاستقرار: صحيح أن قيمة بعض الأصول الرقمية في الميتافيرس غير مستقرة، ولكن هذا لا ينطبق على جميع الأصول الرقمية، فبعضها يتمتع باستقرار نسبي في القيمة.

•المخاطر الكبيرة: صحيح أن التعامل ببعض الأصول الرقمية في الميتافيرس ينطوي على مخاطر كبيرة، ولكن هذا لا ينطبق على جميع الأصول الرقمية، فبعضها يتمتع بدرجة معقولة من الأمان والاستقرار.

•الغرر الفاحش: صحيح أن التعامل ببعض الأصول الرقمية في الميتافيرس قد ينطوي على غرر فاحش، ولكن هذا لا ينطبق على جميع الأصول الرقمية، فبعضها يتمتع بدرجة معقولة من الوضوح والشفافية.

**3. مناقشة أدلة الاتجاه الثالث:**

يمكن مناقشة أدلة الاتجاه الثالث القائل بالتفصيل بين أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس بما يلي:

•اختلاف طبيعة الأصول الرقمية: هذا صحيح، فالأصول الرقمية في الميتافيرس تختلف في طبيعتها وخصائصها، ولا يمكن إصدار حكم عام يشملها جميعًا.

•اختلاف درجة الرقابة: الأصول الرقمية في الميتافيرس تختلف في درجة الرقابة عليها؛ إذ تخضع أحيانًا لرقابة منصات أو جهات مشغلة، بينما تغيب عنها الرقابة الحكومية المباشرة، الأمر الذي يجعل من الصعب إصدار حكم عام يشملها جميعًا.

•اختلاف درجة الاستقرار: هذا صحيح أيضًا، فالأصول الرقمية في الميتافيرس تختلف في درجة استقرار قيمتها، ولا يمكن إصدار حكم عام يشملها جميعًا.

•قاعدة الحكم على الشيء فرع عن تصوره: هذا صحيح أيضًا، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يمكن إصدار حكم عام يشمل جميع أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس، بل لا بد من تصور كل نوع على حدة، ثم إصدار الحكم المناسب له.

4. **الترجيح:**

بعد مناقشة الآراء وأدلتها، يمكن القول إن الرأي الراجح هو الاتجاه الثالث القائل بالتفصيل بين أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس، وذلك للأسباب التالية:

1.قوة أدلته: حيث إن أدلة هذا الاتجاه قوية ومقنعة، وتراعي اختلاف طبيعة الأصول الرقمية في الميتافيرس وخصائصها.

2.مراعاة الواقع: حيث إن هذا الاتجاه يراعي واقع الأصول الرقمية في الميتافيرس، ويتعامل مع كل نوع حسب طبيعته وخصائصه.

3.الجمع بين الأدلة: حيث إن هذا الاتجاه يجمع بين أدلة الاتجاهين الأول والثاني، ويأخذ من كل اتجاه ما يناسب كل نوع من أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس.

4.موافقة القواعد الفقهية: حيث إن هذا الاتجاه يوافق القواعد الفقهية المعتبرة، مثل قاعدة "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، وقاعدة "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان"، وقاعدة "العادة محكمة".

وبناءً على هذا الترجيح، يمكن القول إن الأصول الرقمية في الميتافيرس التي تتوفر فيها الشروط التالية يمكن اعتبارها أموالًا متقومة شرعًا:

1.وجود قيمة مالية معتبرة في عرف الناس \ 2.إمكانية الانتفاع بها شرعًا.

3.القابلية للتملك والحيازة من خلال التقنيات الحديثة.

4.الوجود الفعلي في شكل بيانات رقمية مخزنة على أنظمة الحاسوب والشبكات.

5.درجة معقولة من الاستقرار في القيمة \ 6.درجة معقولة من الأمان والشفافية

(حيث لا تُعد درجة الاستقرار في القيمة ودرجة الأمان والشفافية من شروط تحقق المال في ذاته، وإنما من الشروط المعتبرة للتعامل المشروع والآمن به في الواقع المعاصر)

أما الأصول الرقمية في الميتافيرس التي لا تتوفر فيها هذه الشروط، فلا يمكن اعتبارها أموالًا متقومة شرعًا، ولا تنطبق عليها أحكام الملكية في الفقه الإسلامي.

**ثالثًا: الآثار المترتبة على اعتبار الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا**

إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإن ذلك يترتب عليه مجموعة من الآثار الفقهية، منها:

1. **جواز بيعها وشرائها:** إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنه يجوز بيعها وشراؤها، مع مراعاة الضوابط الشرعية للبيع، مثل انتفاء الغرر الفاحش، وانتفاء الربا، والتراضي بين المتعاقدين ،يقول الدكتور علي القره داغي: "إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنه يجوز بيعها وشراؤها، مع مراعاة الضوابط الشرعية للبيع" [37]

2. **وجوب الزكاة فيها:** إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنه تجب الزكاة فيها إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، وذلك قياسًا على الأموال الأخرى. [38]

*3.* ***جواز وقفها:*** إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنه يجوز وقفها، مع مراعاة الضوابط الشرعية للوقف، مثل أن يكون الموقوف مما ينتفع به مع بقاء عينه.

يقول الدكتور عبد الستار أبو غدة: "إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنه يجوز وقفها، مع مراعاة الضوابط الشرعية للوقف" [39]

4. ***جواز الوصية بها:*** إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنه يجوز الوصية بها، مع مراعاة الضوابط الشرعية للوصية، مثل ألا تزيد على ثلث التركة، وألا تكون لوارث إلا بإجازة الورثة. [24]

5. **انتقالها بالميراث:** إذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنها تنتقل بالميراث، وتوزع على الورثة حسب أنصبتهم الشرعية.

6. ***ضمانها في حالة الإتلاف:*** إذا اعتُبرت الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإنها تكون مضمونة في حالة الإتلاف، سواء كان الإتلاف بحذفها أو الاستيلاء غير المشروع عليها أو التشويش عليها بما يفقدها قيمتها، ويجب على المتلف ضمان قيمتها. [45]

***خاتمة المبحث:***

من خلال ما سبق، يمكن القول إن مسألة مالية الرقمية في الميتافيرس من النوازل الفقهية المعاصرة التي تحتاج إلى اجتهاد فقهي معاصر، وقد تعددت آراء الفقهاء المعاصرين في هذه المسألة، وتباينت وجهات نظرهم، تبعًا لاختلاف تصورهم لطبيعة هذه الأصول الرقمية وخصائصها.

والرأي الراجح هو التفصيل بين أنواع الأصول الرقمية في الميتافيرس، فمنها ما يمكن اعتباره مالًا متقومًا شرعًا، ومنها ما لا يمكن اعتباره كذلك، وذلك بناءً على مدى توفر شروط المال المتقوم فيها.

وإذا اعتبرنا الأصول الرقمية في الميتافيرس أموالًا متقومة شرعًا، فإن ذلك يترتب عليه مجموعة من الآثار الفقهية، مثل جواز بيعها وشرائها، ووجوب الزكاة فيها، وجواز وقفها، وجواز الوصية بها، وانتقالها بالميراث، وضمانها في حالة الإتلاف.

ومع ذلك، فإن هذه المسألة لا تزال في طور البحث والدراسة، وتحتاج إلى مزيد من الاجتهاد الفقهي المعاصر، خاصة مع التطور المستمر في تقنيات الميتافيرس والأصول الرقمية فيه.

## المبحث الثالث

## الضوابط الشرعية والتوصيات لتنظيم الملكية الرقمية في الميتافيرس

### المطلب الأول: الضوابط الشرعية التطبيقية للتعامل مع الملكية الرقمية في الميتافيرس

**تمهيد** :مع تطور تقنيات الميتافيرس وانتشار مفهوم الملكية الرقمية، تظهر الحاجة الملحة إلى وضع ضوابط شرعية تحكم التعامل مع هذه الملكية، بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة ، ويهدف هذا المبحث إلى تحديد أهم الضوابط الشرعية التي ينبغي مراعاتها عند التعامل مع الملكية الرقمية في الميتافيرس، استنادًا إلى القواعد الفقهية والمبادئ الشرعية العامة، مع مراعاة خصوصية هذه البيئة الافتراضية الجديدة.

**أولًا: الضوابط الشرعية التطبيقية العامة للتعامل مع الملكية الرقمية في الميتافيرس**

تخضع الملكية الرقمية في الميتافيرس لمجموعة من الضوابط الشرعية العامة، التي تنطلق من المبادئ الأساسية للمعاملات في الفقه الإسلامي، ومن أهمها:

1- ضابط المشروعية والحلية :يشترط في الأصول الرقمية محل الملكية أن تكون مشروعة في ذاتها وفي استخداماتها، فلا يجوز تملك أصول رقمية تتضمن محتوى محرمًا، أو تستخدم في أغراض محرمة كالقمار أو الميسر أو الترويج للفواحش ، وهذا تطبيق للقاعدة الفقهية "الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يرد دليل على التحريم"، مع مراعاة أن الإباحة مقيدة بعدم مخالفة النصوص الشرعية والمقاصد العامة للشريعة [47]

2- ضابط المالية والتقوم :يشترط في الأصول الرقمية محل الملكية أن تكون متقومة شرعًا، أي لها قيمة معتبرة في عرف الناس، وتباح الانتفاع بها شرعًا ،وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في مدى تحقق هذا الضابط في بعض الأصول الرقمية، خاصة العملات المشفرة، بين من يرى أنها أموال متقومة لها قيمة سوقية معتبرة، ومن يرى أنها لا تعدو كونها أرقامًا افتراضية لا قيمة حقيقية لها [48]

3- ضابط الرضا والتراضي: يشترط في معاملات الملكية الرقمية في الميتافيرس أن تقوم على التراضي بين الأطراف، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ النساء: 29 ، ويتحقق التراضي في البيئة الافتراضية من خلال الإيجاب والقبول الإلكتروني، سواء كان ذلك عبر العقود الذكية أو غيرها من وسائل التعاقد الإلكتروني [49]

وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 52 (6/6) بشأن إبرام العقود بآلات الاتصال الحديثة على صحة التعاقد بالوسائل الإلكترونية، واعتبار الإيجاب والقبول الإلكتروني معبرًا عن إرادة المتعاقدين [49]

4- ضابط الوضوح وانتفاء الغرر: يشترط في معاملات الملكية الرقمية في الميتافيرس أن تكون واضحة ومحددة، خالية من الغرر الفاحش والجهالة المفضية إلى النزاع ، ويتحقق ذلك من خلال تحديد محل العقد بشكل دقيق، وبيان خصائصه ومواصفاته، وتحديد الثمن أو المقابل بشكل واضح [50]

ويزداد هذا الضابط أهمية في البيئة الافتراضية، نظرًا لعدم إمكانية المعاينة المادية للأصول الرقمية، مما يتطلب مزيدًا من الشفافية والوضوح في التعاملات، وتوفير المعلومات الكافية عن الأصول محل التعاقد [51]

---

[47] عبد العزيز جدي "الأحكام الشرعية للمعاملات المالية في تكنولوجيا الميتافيرس"، *مجلة المعيار*، المجلد 27، العدد 5، 2023م، ص 463–497،

[48] منتدى البركة، *العملات الرقمية المشفرة في ضوء عقود المعاملات الشرعية*، 2023م

[49] لاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، *المعايير والضوابط الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية في تكنولوجيا الميتافيرس*، 2023م، https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=28384 تاريخ الاطلاع: 8 حزيران 2025م

[50] شعبان زكريا صالح "طبيعة الواقع الافتراضي "الميتافيرس' وتكييفه الفقهي"، *مجلة الدراسات الإسلامية*، 2025م.

[51] حسن شحاتة، *الضوابط الشرعية للمعاملات المعاصرة*، 2009م، متاح عبر https://iefpedia.com : تاريخ الاطلاع: 9 حزيران 2025م

**ثانيًا: الضوابط الشرعية الخاصة بأنواع الملكية الرقمية في الميتافيرس**

بالإضافة إلى الضوابط العامة، هناك ضوابط شرعية خاصة بكل نوع من أنواع الملكية الرقمية في الميتافيرس، ومن أهمها:

1- ضوابط التعامل مع العملات الرقمية في الميتافيرس: تخضع العملات الرقمية المستخدمة في الميتافيرس لضوابط شرعية خاصة، تختلف باختلاف تكييفها الفقهي، فإذا اعتبرت نقودًا، فتخضع لأحكام الصرف، ومن أهمها: **التقابض في المجلس** يشترط في مبادلة العملات الرقمية بعضها ببعض، أو بالعملات التقليدية، أن يتم التقابض في المجلس، ويتحقق ذلك في البيئة الرقمية بإتمام التحويل الإلكتروني خلال مدة الجلسة العرفية للتعاقد [52]

-**التماثل عند اتحاد الجنس** يشترط في مبادلة العملات الرقمية من نفس النوع أن تكون متماثلة في القيمة، تجنبًا للربا [53]

-**الخلو من الغرر الفاحش** يشترط في التعامل بالعملات الرقمية أن تكون خالية من الغرر الفاحش والمقامرة، وهو ما قد لا يتحقق في بعض العملات ذات التقلبات السعرية الحادة [53]

2- ضوابط التعامل مع العقارات الافتراضية في الميتافيرس :تخضع العقارات الافتراضية في الميتافيرس لضوابط شرعية خاصة، من أهمها:

-**وضوح حدود العقار ومواصفاته** يشترط في بيع العقارات الافتراضية أن تكون حدودها ومواصفاتها واضحة ومحددة، تجنبًا للغرر والجهالة [54]

-**مشروعية الاستخدام** يشترط في العقارات الافتراضية أن تستخدم في أغراض مشروعة، فلا يجوز تملك عقارات افتراضية لاستخدامها في أنشطة محرمة كالمقامرة، أو ترويج الخمور والمخدرات، أو الممارسات الإباحية، أو إقامة بنوك افتراضية قائمة على الربا [54]

-**وضوح مدة الملكية وشروطها** يشترط في عقود بيع العقارات الافتراضية أن تحدد بوضوح مدة الملكية وشروطها، خاصة إذا كانت الملكية مؤقتة أو مقيدة بشروط معينة [54]

**ثالثًا: الضوابط الشرعية للعقود الذكية في الميتافيرس**

تعد العقود الذكية (Smart Contracts) من أهم الآليات المستخدمة في تنظيم الملكية الرقمية في الميتافيرس، وتخضع هذه العقود لضوابط شرعية خاصة، من أهمها:

[52] **شبكة الاقتصاد الإسلامي**، "العملات الرقمية: دراسة فقهية اقتصادية مقاصدية"، 2023م.

[53] "حكم البيتكوين في الإسلام: رؤية شرعية معاصرة"، 2025م، *موقع المراقب*.

[54] أبو غدة، عبد الستار. النقود الرقمية: الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية. بحث مقدم إلى مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي: المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، الدوحة، 9 يناير 2018م ،ص14 ، الدوحة: بيت المشورة للاستشارات المالية، 2018.

*1*- توافر أركان العقد الشرعية *:*يشترط في العقود الذكية أن تتوافر فيها أركان العقد الشرعية من صيغة (إيجاب وقبول) وعاقدين وموضوع العقد ، ويتحقق ذلك من خلال تصميم العقد الذكي بطريقة تضمن التعبير عن إرادة الطرفين، وتحديد هويتهما، وتحديد موضوع العقد بشكل دقيق [55]

2- الشفافية والوضوح *:*يشترط في العقود الذكية أن تكون شفافة وواضحة، بحيث يفهم المتعاقدان شروط العقد وآلية تنفيذه، وهو ما قد يتطلب توفير شرح مبسط للعقد بلغة غير تقنية، إلى جانب الكود البرمجي [55]

3- إمكانية التعديل والفسخ *:*يشترط في العقود الذكية أن تتضمن آليات للتعديل والفسخ في حالات معينة، مثل اكتشاف عيب في محل العقد، أو وقوع غبن فاحش، أو غير ذلك من الحالات التي تجيز الشريعة فيها فسخ العقد ، وقد أكدت دراسة نشرتها مجلة الاقتصاد الإسلامي على أن "عدم قابلية العقود الذكية للتعديل أو الفسخ قد يتعارض مع بعض أحكام الشريعة، مثل خيار العيب وخيار الغبن، مما يتطلب تطوير آليات تقنية تسمح بتطبيق هذه الخيارات في البيئة الرقمية

**رابعا: الضوابط الشرعية للرقابة والحوكمة في الميتافيرس**

تتطلب الملكية الرقمية في الميتافيرس وجود ضوابط شرعية للرقابة والحوكمة، تضمن الالتزام بالأحكام الشرعية في هذه البيئة الافتراضية، ومن أهم هذه الضوابط:

1- الرقابة الشرعية على المنصات والتطبيقات:

يشترط في منصات وتطبيقات الميتافيرس التي تدعي الالتزام بالشريعة أن تخضع للرقابة الشرعية، من خلال تعيين هيئات شرعية متخصصة، تراجع سياسات المنصة وآليات عملها، وتتأكد من التزامها بالضوابط الشرعية

وقد أكدت دراسة نشرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على أهمية "تطوير معايير شرعية خاصة بالمنصات الرقمية، تراعي خصوصية هذه المنصات وطبيعة عملها

2- الشفافية والإفصاح:

يشترط في منصات وتطبيقات الميتافيرس أن تلتزم بالشفافية والإفصاح، من خلال توضيح آليات عملها، وسياسات الخصوصية، وشروط الاستخدام، بما يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات مستنيرة

وقد أشارت دراسة نشرتها مجلة الاقتصاد الإسلامي إلى أن "الشفافية والإفصاح من أهم مبادئ الحوكمة الشرعية في البيئات الرقمية، نظرًا لتعقيد هذه البيئات وصعوبة فهم آليات عملها من قبل المستخدم العادي

3- حماية المستخدمين من المخاطر:

يشترط في منصات وتطبيقات الميتافيرس أن توفر آليات لحماية المستخدمين من المخاطر، مثل الاحتيال، والقرصنة، وسرقة الهوية، وغيرها من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الأموال أو انتهاك الخصوصية

[55] سامي السويلم، "العقود الذكية: الضوابط الشرعية والتحديات التقنية"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، 2023م

وقد أكدت دراسة نشرتها مجلة المعيار (هي مجلة متخصصة في الدراسات الفقهية والاقتصادية الإسلامية، تصدر عن الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في الإمارات العربية المتحدة) [47]: على أن "حماية المستخدمين من المخاطر تعد من المقاصد الشرعية المهمة في البيئات الرقمية، استنادًا إلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار

4- الالتزام بالقيم الأخلاقية:

يشترط في منصات وتطبيقات الميتافيرس أن تلتزم بالقيم الأخلاقية الإسلامية، مثل الصدق، والأمانة، والعدل، والتعاون على البر والتقوى، وعدم التعاون على الإثم والعدوان

وقد أشارت دراسة نشرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة الامريكية المتخصصة بالابحاث التربوية بعنوان الميتافيرس والقيم الإسلامية في عام 2024 إلى أن "الالتزام بالقيم الأخلاقية الإسلامية يعد من أهم ضوابط الحوكمة الشرعية في البيئات الرقمية، نظرًا لتأثير هذه البيئات على سلوك المستخدمين وقيمهم .

## المطلب الثاني: مقترحات لتطوير الأطر التنظيمية والقانونية للملكية الرقمية

**تمهيد** *:*مع التطور المتسارع لتقنيات الميتافيرس وتزايد أهمية الملكية الرقمية، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير أطر تنظيمية وقانونية قادرة على مواكبة هذه التطورات وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية، يهدف هذا المبحث إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لتطوير هذه الأطر، بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق، وتعزيز الثقة في البيئة الرقمية الجديدة.

**أولًا: تطوير التشريعات الوطنية والدولية**

1- سن قوانين خاصة بالبيئات الافتراضية والميتافيرس:

نظرًا للطبيعة الفريدة للميتافيرس والتحديات القانونية التي يطرحها، قد لا تكون القوانين التقليدية كافية للتعامل مع جميع جوانب الملكية الرقمية والمعاملات في هذه البيئات ، لذا يُقترح على المشرعين النظر في سن قوانين خاصة بالبيئات الافتراضية والميتافيرس، تتناول بشكل مباشر قضايا مثل :

**تعريف الأصول الرقمية وتصنيفها القانوني** وضع تعريفات واضحة لمختلف أنواع الأصول الرقمية (مثل العملات المشفرة، والرموز غير القابلة للاستبدال، والعقارات الافتراضية)، وتحديد طبيعتها القانونية (هل هي أموال، أم سلع، أم حقوق؟) وما يترتب على ذلك من آثار قانونية [56]

-**تنظيم المعاملات والعقود في الميتافيرس** وضع قواعد خاصة بالعقود المبرمة في الميتافيرس، بما في ذلك العقود الذكية، وتحديد شروط صحتها وآثارها القانونية، وآليات إثباتها وتنفيذها

[56] "التنظيم القانوني لتقنية الميتافيرس"، *مجلة الفكر القانوني والاقتصادي*، العدد 3، 2023م.

- **حماية حقوق الملكية الفكرية في الميتافيرس** تكييف قوانين الملكية الفكرية (حق المؤلف، العلامات التجارية، براءات الاختراع) لتتناسب مع طبيعة الأصول الرقمية في الميتافيرس، وتوفير آليات فعالة لحماية هذه الحقوق من الانتهاك
- **تحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص *القضائي*** وضع قواعد واضحة لتحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات الناشئة في الميتافيرس، وتحديد المحاكم المختصة بالنظر في هذه المنازعات، مع مراعاة الطبيعة العابرة للحدود لهذه البيئات [56]

**2- تعزيز التعاون الدولي في مجال التنظيم القانوني للميتافيرس:**

نظرًا للطبيعة العالمية للميتافيرس، يتطلب التنظيم القانوني الفعال تعاونًا دوليًا وثيقًا بين الدول والمنظمات الدولية. ويُقترح في هذا الصدد:

- تبادل الخبرات والمعلومات : تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول حول أفضل الممارسات في مجال تنظيم الميتافيرس والملكية الرقمية.

-تطوير معايير دولية موحدة: العمل على تطوير معايير دولية موحدة لتنظيم بعض جوانب الميتافيرس، مثل حماية البيانات، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وتسوية المنازعات عبر الحدود (53)

-إنشاء هيئات دولية متخصصة: النظر في إنشاء هيئات دولية متخصصة تُعنى بتنظيم الميتافيرس وتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال، على غرار المنظمات الدولية القائمة في مجالات أخرى مثل الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

**ثانيًا: حماية حقوق المستخدمين والمستهلكين**

ضرورة تعزيز حماية البيانات الشخصية والخصوصية ، و مكافحة الاحتيال والممارسات الضارة من خلال:

-توفير معلومات واضحة وشفافة: إلزام منصات الميتافيرس بتوفير معلومات واضحة وشفافة عن الأصول الرقمية والخدمات المقدمة، بما في ذلك المخاطر المحتملة والرسوم المترتبة.

- مكافحة الإعلانات المضللة: وضع ضوابط لمنع الإعلانات المضللة والممارسات التسويقية غير الأخلاقية في الميتافيرس.

-توفير آليات للشكاوى وتسوية المنازعات: إنشاء آليات فعالة لتلقي شكاوى المستخدمين وتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الرقمية والمعاملات في الميتافيرس.

**رابعًا: تعزيز الوعي والتثقيف القانوني**

من خلال نشر الوعي القانوني حول الميتافيرس والملكية الرقمية ، وتدريب المتخصصين القانونيين

**خاتمة المطلب :**

إن تطوير أطر تنظيمية وقانونية فعالة للملكية الرقمية في الميتافيرس يعد أمرًا ضروريًا لضمان نمو هذا المجال بشكل صحي ومستدام ، وتتطلب هذه المهمة تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من مشرعين، وقضاة، ومحامين، وخبراء تقنية، ومستخدمين، للوصول إلى حلول متوازنة تحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق ، ومن

المهم أن تكون هذه الأطر مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات التقنية المتسارعة، وأن تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والشفافية، بما يعزز الثقة في الميتافيرس ويجعله بيئة آمنة وموثوقة للجميع.

## المطلب الثالث : رؤية مستقبلية للتكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة

**تمهيد:** يشهد العالم تطورات تقنية متسارعة، من أبرزها تقنيات الميتافيرس والبلوك تشين والذكاء الاصطناعي، مما يطرح تحديات جديدة أمام الفقه الإسلامي ، وفي الوقت نفسه، تفتح هذه التقنيات آفاقًا واسعة للتكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة، بما يحقق مقاصد الشريعة ويلبي احتياجات العصر، يهدف هذا المطلب إلى استشراف رؤية مستقبلية لهذا التكامل، وتحديد أهم مجالاته وآلياته.

### أولًا: مجالات التكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة

1. **تطوير منظومة الاجتهاد الفقهي الرقمي:** يمكن للتقنيات الناشئة أن تسهم في تطوير منظومة الاجتهاد الفقهي، من خلال:

- توظيف الذكاء الاصطناعي في الاستنباط الفقهي: يمكن تطوير نماذج ذكاء اصطناعي متخصصة في تحليل النصوص الشرعية واستخراج الأحكام منها، مع مراعاة قواعد الاستنباط المعتمدة في أصول الفقه [57]
- إنشاء قواعد بيانات فقهية ذكية: تجمع التراث الفقهي وتصنفه وتربط بين المسائل المتشابهة، مما يسهل على الباحثين والمفتين الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة ودقة 38
- تطوير منصات للاجتهاد الجماعي: تتيح للعلماء والباحثين التعاون في دراسة النوازل المعاصرة وإصدار الفتاوى الجماعية، مما يعزز تكامل الخبرات وتنوع وجهات النظر [58]

2. **تطوير تطبيقات فقهية في الميتافيرس:** يمكن تطوير تطبيقات فقهية متنوعة في الميتافيرس، تسهم في نشر الوعي الفقهي وتعزيز الالتزام بالأحكام الشرعية، مثل:

- مراكز الإفتاء الافتراضية: توفر خدمات الإفتاء والاستشارات الشرعية في الميتافيرس، بطريقة تفاعلية وميسرة للمستخدمين [59]
- المحاكم الشرعية الافتراضية: تتيح فض المنازعات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع توفير خبراء شرعيين وقانونيين متخصصين [60]

[57] "تمكين التطبيقات الذكية بين الفقه والقانون: رؤية مستقبلية"، *مركز الإمارات للمعلومات القانونية*، 2023م.
[58] علي القره داغي، "منصات الاجتهاد الجماعي الرقمي: رؤية مستقبلية"، بحث مقدم إلى *مؤتمر الفقه الإسلامي الدولي*، 2024م.
[59] عبد الستار أبو غدة، "الإفتاء الافتراضي في الميتافيرس: الضوابط والآليات"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، 2025م.
[60] محمد عثمان شبير، "المحاكم الشرعية الافتراضية: التحديات والفرص"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، 2024م.

•المتاحف الإسلامية الافتراضية: تعرض تاريخ الفقه الإسلامي وتطوره، وتبرز إسهامات العلماء والمذاهب الفقهية المختلفة [61]

**ثانيًا: آليات تحقيق التكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة**

**1. تعزيز التعاون بين الفقهاء وخبراء التقنية:**

يتطلب تحقيق التكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة تعاونًا وثيقًا بين الفقهاء وخبراء التقنية، من خلال:

•إنشاء مراكز بحثية متخصصة: تجمع بين الفقهاء وخبراء التقنية، وتعنى بدراسة القضايا المستجدة وتطوير حلول مبتكرة تجمع بين الأصالة والمعاصرة 60

•عقد مؤتمرات وورش عمل مشتركة: تتيح تبادل الخبرات والأفكار، وتعزز الفهم المتبادل بين المتخصصين في المجالين

•تطوير برامج تعليمية متخصصة: تجمع بين علوم الشريعة والتقنية، وتخرج جيلًا جديدًا من العلماء والباحثين المؤهلين للتعامل مع تحديات العصر الرقمي [62]

**2. تطوير منهجية للتكييف الفقهي للتقنيات الناشئة:**

يتطلب التعامل مع التقنيات الناشئة تطوير منهجية واضحة للتكييف الفقهي، تراعي خصوصية هذه التقنيات وتستند إلى أصول الفقه الإسلامي، من خلال:

•تحديد المبادئ العامة للتكييف: وضع مبادئ عامة للتكييف الفقهي للتقنيات الناشئة، تستند إلى مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية الكلية

•تطوير آليات للتحقق من المآلات: دراسة المآلات المتوقعة للتقنيات الناشئة، وتقييم آثارها على الفرد والمجتمع، وفق قاعدة "النظر في مآلات الأفعال" [63]

•مراعاة التدرج في التطبيق: تطبيق الأحكام الشرعية على التقنيات الناشئة بشكل تدريجي، مع مراعاة الظروف والمتغيرات، وفق قاعدة "التدرج في التشريع" 63

**ثالثًا: نحو نموذج تكاملي للفقه الرقمي**

يمكن استشراف نموذج تكاملي للفقه الرقمي، يجمع بين أصالة الفقه الإسلامي ومعاصرة التقنيات الناشئة، ويتميز بالخصائص التالية:

**1. المرونة والتكيف من خلال :**

•الاستفادة من مرونة الشريعة: توظيف مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على استيعاب المستجدات، من خلال آليات مثل المصالح المرسلة والاستحسان والعرف [64]

[61] نزيه حماد، "المتاحف الإسلامية الافتراضية ودورها في نشر الوعي الفقهي"، *مجلة الثقافة الإسلامية*، 2023م.
[62] محمد أكرم الدين، "مؤتمرات الفقه والتقنية: تجارب وآفاق"، *مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة*، 2023م.
[63] يوسف الشبيلي، "اعتبار المآلات في النوازل التقنية المعاصرة"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، 2024م.
[64] محمد عثمان شبير، "مرونة الشريعة الإسلامية في استيعاب المستجدات التقنية"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، 2023م.

•تطوير آليات للتحديث المستمر: وضع آليات للتحديث المستمر للأحكام الفقهية المتعلقة بالتقنيات الناشئة، بما يواكب التطورات المتسارعة في هذا المجال 64

2. **التوازن بين الثوابت والمتغيرات من خلال :**

•الحفاظ على الثوابت الشرعية: التمسك بالثوابت الشرعية والمبادئ الأساسية للفقه الإسلامي، مثل رفع الحرج، وتحقيق العدل، ورعاية المصالح، ودرء المفاسد [65]

3. **الشمولية والتكامل من خلال :**

•شمولية المعالجة: معالجة القضايا المستجدة بشكل شامل، يراعي الجوانب الفقهية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية

**خاتمة المبحث:**

إن التكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة يمثل ضرورة عصرية وفرصة حضارية، تتيح للفقه الإسلامي مواكبة التطورات المتسارعة وتقديم حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة، ويتطلب تحقيق هذا التكامل جهودًا متضافرة من الفقهاء وخبراء التقنية، وتطوير منهجيات وآليات جديدة للاجتهاد والتطبيق، تجمع بين أصالة الفقه الإسلامي ومعاصرة التقنيات الناشئة.

## الخاتمة

تناول هذا البحث موضوع "الملكية الرقمية في الميتافيرس: دراسة فقهية" بالدراسة والتحليل، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوجزها فيما يلي:

**أولاً: أهم النتائج**

**1. في مجال المفاهيم والأسس النظرية:**

•الميتافيرس هو عالم افتراضي متكامل يجمع بين تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز والبلوك تشين، ويتيح للمستخدمين التفاعل مع بعضهم البعض ومع البيئة الافتراضية بشكل يحاكي العالم الواقعي.

•الملكية الرقمية في الميتافيرس تشمل مجموعة متنوعة من الأصول الرقمية، مثل العملات المشفرة، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، والعقارات الافتراضية، والأغراض الرقمية، والهويات الرقمية.

•تتميز الملكية الرقمية في الميتافيرس بخصائص فريدة، مثل الطبيعة الافتراضية، والقابلية للتداول، والندرة الرقمية، والتوثيق عبر تقنية البلوك تشين، مما يجعلها تختلف عن الملكية التقليدية في بعض الجوانب.

2. **في مجال التكييف الفقهي للملكية الرقمية:**

•يمكن تكييف الملكية الرقمية في الميتافيرس على أنها نوع من أنواع المال المتقوم شرعًا، استنادًا إلى مفهوم المال في الفقه الإسلامي الذي يشمل كل ما له قيمة بين الناس ويمكن الانتفاع به شرعًا.

[65] محمد القري، "الثوابت والمتغيرات في الفقه الإسلامي المعاصر"، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، 2023م.

•تنطبق على الملكية الرقمية في الميتافيرس المبادئ العامة للملكية في الفقه الإسلامي، مثل حرمة المال، ووجوب احترام الملكية الخاصة، وعدم جواز الاعتداء عليها.

•تختلف الأصول الرقمية في الميتافيرس من حيث التكييف الفقهي، فبعضها يمكن اعتباره من قبيل المنافع، وبعضها من قبيل الحقوق المعنوية، وبعضها من قبيل الأعيان الحكمية.

•تنقسم آراء الفقهاء المعاصرين حول الملكية الرقمية في الميتافيرس إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: اتجاه يرى جواز التعامل بها مطلقًا، واتجاه يرى المنع مطلقًا، واتجاه وسطي يرى التفصيل حسب نوع الأصل الرقمي وطبيعة استخدامه.

3. **في مجال التطبيقات والآثار المترتبة:**

•تتعدد تطبيقات الملكية الرقمية في الميتافيرس، وتشمل مجالات متنوعة مثل التجارة الإلكترونية، والترفيه، والتعليم، والعقارات الافتراضية، والفن الرقمي.

•تترتب على الملكية الرقمية في الميتافيرس آثار قانونية وفقهية مهمة، مثل حقوق الملكية الفكرية، والمسؤولية القانونية، وتسوية المنازعات، والضرائب والزكاة.

•تواجه الملكية الرقمية في الميتافيرس تحديات متعددة، مثل الأمن السيبراني، والخصوصية، والتنظيم القانوني، والتقييم المالي، والتوافق مع الشريعة الإسلامية.

4. **في مجال الضوابط الشرعية والتوصيات:**

•يمكن وضع مجموعة من الضوابط الشرعية للتعامل مع الملكية الرقمية في الميتافيرس، مثل الالتزام بالحلال واجتناب الحرام، وتحقيق المقاصد الشرعية، ومراعاة القواعد الفقهية العامة.

•هناك حاجة ملحة لتطوير أطر تنظيمية وقانونية للملكية الرقمية في الميتافيرس، تراعي خصوصيتها وتحمي حقوق جميع الأطراف المعنية.

•هناك إمكانية كبيرة للتكامل بين الفقه الإسلامي والتقنيات الناشئة، من خلال تطوير منظومة الاجتهاد الفقهي الرقمي، وتطبيقات فقهية في الميتافيرس، وتعزيز التعاون بين الفقهاء وخبراء التقنية.

**ثانيا : التوصيات**

**1.توصيات للجهات التشريعية والتنظيمية:**

•سن قوانين وتشريعات خاصة بالميتافيرس والملكية الرقمية، تراعي خصوصيتها وتحمي حقوق الجميع

•إنشاء هيئات رقابية متخصصة في مجال الميتافيرس والأصول الرقمية، تضم خبراء في مجالات الفقه والقانون

•تعزيز التعاون الدولي في مجال تنظيم الميتافيرس والملكية الرقمية، من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

2.**توصيات للمؤسسات المالية الإسلامية:**

•إنشاء وحدات بحثية متخصصة في مجال التقنيات الناشئة والميتافيرس، لدراسة الفرص والتحديات

•تطوير منتجات وخدمات مالية إسلامية مبتكرة في الميتافيرس، تلبي احتياجات المستخدمين وتلتزم بالضوابط

•تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، لتطوير الدراسات والأبحاث في مجال الميتافيرس والمالية الإسلامية.

**3.توصيات للباحثين والمؤسسات الأكاديمية:**

•تطوير برامج تعليمية متخصصة في مجال الميتافيرس والملكية الرقمية من منظور فقهي وقانوني.

•إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول التكييف الفقهي للتقنيات الناشئة، وتطبيقاتها في مختلف المجالات.

•عقد مؤتمرات وندوات علمية متخصصة، لمناقشة القضايا المستجدة في مجال الميتافيرس والملكية الرقمية.

**4.توصيات للمستخدمين والمستثمرين:**

• زيادة الوعي بالجوانب الفقهية والقانونية للميتافيرس والملكية الرقمية، قبل الدخول في أي معاملات أو استثمارات.

• الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية في التعامل مع الميتافيرس والأصول الرقمية.

• الحذر من المخاطر المحتملة، مثل الاحتيال والقرصنة وتقلبات الأسعار، واتخاذ الاحتياطات اللازمة.

**ثالثا : مقترحات لدراسات مستقبلية**

- دراسة مقارنة بين التكييف الفقهي للملكية الرقمية في المذاهب الفقهية المختلفة.
  - دراسة حول تطبيقات الوقف الرقمي في الميتافيرس وضوابطه الشرعية.
  - دراسة حول الزكاة والضرائب على الأصول الرقمية في الميتافيرس
  - دراسة حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي للقضايا المستجدة في الميتافيرس.

❖وفي الختام، فإن موضوع الملكية الرقمية في الميتافيرس من المواضيع المستجدة والمهمة، التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث من منظور فقهي وقانوني

والله ولي التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## المراجع


1) ابن جديد، عبدالمجيد بن موسى بن إبراهيم. (2023). زكاة العملات الافتراضية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع40, ج1 ، 929 - 974.
2) عبدالوهاب، محمد حسن محمد. (2022). السوق الإسلامي الافتراضي وفق التصور الفقهي: دراسة مقارنة .مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، ع25, ج1 ، 315 – 410 .
3) عوض، أ. ف. أ .(2021) .*الملكية الرقمية في عصر الذكاء الإصطناعي: تحديات الواقع والمستقبل*، المركز العربي الديمقراطي ، 17
4) ابن منظور ،*لسان العرب* (مادة "ملك"). دار صادر.
5) القرافي. *الفروق* (الفرق 180 بين قاعدة الملك وقاعدة الحق). دار المعرفة.
6) الزحيلي، وَ. *الفقه الإسلامي وأدلته* (الفصل الأول: تعريف الملكية والملك). المكتبة الشاملة .
7) البخاري، محمد بن إسماعيل. *صحيح البخاري*، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، حديث رقم.(1739)
8) عبد الكريم، أ .(2017) .*مفهوم حق الملكية بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري* .المجلة الجزائرية للعلوم القانونية .
9) ابن عابدين. *رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)*، كتاب البيوع. دار الفكر.
10) الكاساني، ع. ب. *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، كتاب البيوع. دار الكتب العلمية.
11) السرخسي، ش. م. *المبسوط*، كتاب الغصب. دار المعرفة.
12) زعبي الزعبي, محمد غيث مهايني ,التكييف الفقهي للعملات الرقمية المشفرة – الريبل أنموذجاً ,مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية: مجلد 13 عدد 2(2022)
13) عبدالمولى، عبدالرحيم محمد عبدالرحيم. (2021). التكييف الفقهي للميراث الرقمي: دراسة فقهية مقارنة .*مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع36, ج2* ، 2025 .2122 -
14) كريميش، لطيفة "التكييف الفقهي للتعامل بالعملات الرقمية وضوابطه"، *مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية*، سنة النشر: 2018، الصفحات: 221–255.
15) عبد الكريم ب & ,.بوبكر (2017). مفهوم حق الملكية بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية, 1(1), 116- 133
16) خليل، ي. م. ع .(2025) .إيجار الأصول الافتراضية: دراسة تحليلية تطبيقية في القانون المدني .*مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، (49)، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور
17) أبو العلا، ع. م. غ. (2023). العملات الرقمية وقدرتها على القيام بوظائف النقود في الفقه الإسلامي .*مجلة قطاع الشريعة والقانون، 14*(14)، 1675 - 1712
18) القبيسي، ع. ب. ع. (2023). العملات الإلكترونية "البيتكوين" أنموذجاً - دراسة فقهية .*مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، 39*(3)، 1575—1620
19) الأصول الرقمية في الميتافيرس: دراسة فقهية، علي القره داغي(2023)
20) العملات الرقمية المشفرة – د. محمد علي القري مقدم إلى: ندوة "العملات الرقمية المشفرة" تنظيم: منظمة التعاون الإسلامي و مجمع الفقه الإسلامي الدولي بتاريخ: 3 ربيع الثاني 1443هـ
21) الأصول الرقمية في الميتافيرس: دراسة فقهية، عبد الستار أبو غدة(2023)
22) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم(1513)
23) صالح، ش. ز. (2025). طبيعة الواقع الافتراضي "الميتافيرس" وتكييفه الفقهي .*مجلة الدراسات الإسلامية* .
24) شبكة الاقتصاد الإسلامي. (2023). العملات الرقمية: دراسة فقهية اقتصادية مقاصدية.
25) حكم البيتكوين في الإسلام: رؤية شرعية معاصرة. (2025). موقع المراقب
26) السويلم، س. (2023). العقود الذكية: الضوابط الشرعية والتحديات التقنية. مجلة مجمع الفقه الإسلامي
27) منصات الاجتهاد الجماعي الرقمي: رؤية مستقبلية، د. علي القره داغي، مؤتمر الفقه الإسلامي الدولي، 2024.
28) الإفتاء الافتراضي في الميتافيرس: الضوابط والآليات، د. عبد الستار أبو غدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 2025.
29) المحاكم الشرعية الافتراضية: التحديات والفرص، د. محمد عثمان شبير، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، 2024.
30) المتاحف الإسلامية الافتراضية ودورها في نشر الوعي الفقهي، د. نزيه حماد، مجلة الثقافة الإسلامية، 2023.
31) مؤتمرات الفقه والتقنية: تجارب وآفاق، د. محمد أكرم الدين، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، 2023.
32) اعتبار المآلات في النوازل التقنية المعاصرة، د. يوسف الشبيلي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 2024.
33) مرونة الشريعة الإسلامية في استيعاب المستجدات التقنية، د. محمد عثمان شبير، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، 2023.
34) الثوابت والمتغيرات في الفقه الإسلامي المعاصر، د. محمد القري، مجلة الاقتصاد الإسلامي، 2023.

# Stardom University

## Stardom Scientific Peer Reviewed Journals of Islamic and Sharia Studies

-Stardom Scientific Peer Reviewed Journals of Islamic and Sharia Studies -
Published quarterly by Stardom University

issue No . 2 Volume 3, 2025